الفصل الثالث

المتغيرات المجتمعية وأثرها على أوضاع التعليم منذ منتصف السبعينيات

أولاً: المتغيرات السياسية ودلالاتها التربوية

ميلاد النخبة الحاكمة

أزمة المشاركة السياسية ودلالتها التربوية

ثانياً : المتغيرات الاقتصادية ودلالتها التربوية

أزمة الديون المصرية

المعونات الأجنبية

سياسات الإصلاح الاقتصادي في التسعينيات (التثبيت والتكيف الهيكلي)

الدلالات التربوية لأزمة الاقتصاد المصري

الملامح الأساسية لأزمة النظام التعليمي

ثالثاً: التغيرات الاجتماعية

ظاهرة الخلاص الفردي

تدهور قيمة العمل

ضعف الانتماء وفقدان الهوية

ضعف القدرة على الالتزام بأعباء التعليم

مدارس القطاع الخاص

obeikandl.com

الفصل الثالث

المتغيرات المجتمعية وأثرها على أوضاع التعليم

منذ منتصف السبعينيات

إذا كان التغير دوماً جزءاً من طبيعة الإنسان وبيئته، وإذا كان العالم الآن يعيش بفضل ثورة المعلومات والاتصال عصر القرية الكونية، فإنه من الطبيعي أن تكون المتغيرات العالمية الحادثة الآن وما يترتب عليها من نتائج مجتمعية حقيقية واقعة تفرض نفسها على كافة المجتمعات البشرية، لا تختلف في آثارها إلا من حيث الدرجة والسرعة فقط.

وتعد مصر كدولة محورية في منطقة الشرق الأوسط من أكثر الدول تأثراً. فإن ما شاهده المجتمع المصري منذ منتصف السبعينيات يعد بكل المقاييس انقلاباً من حيث الدرجة والنوع، وهو ما كان له تأثيره المباشر في اختلال التوازن الاجتماعي.

ولما كانت العلاقة بين التعليم والمتغيرات السياسية والاقتصادية السائدة في المجتمع وثيقة ومتبادلة. فالتعليم ممثلاً في مؤسسة يعد من أكثر مؤسسات الدولة تأثيراً وتأثراً. فالتعليم بكينونته منظومة فرعية من البنية المجتمعية الكلية، لا يمكن أن يظل بعيداً بمنأى عن التحولات المجتمعية، أو أحد أنظمتها الفرعية الأخرى (النظام الاقتصادي- السياسي) على سبيل المثال، هذا من ناحية، ومن ناحية أخري فإن الهدف من التعليم، أو أحد أهدافه (إعداد النشء للحياة في مجتمعه) لذا لا يمكن بأية حال انفصال التعليم عن أحوال مجتمعه وما يدور حوله من حوارات وقضايا تتعلق بالمناحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

ومن هذا المنطلق فإن هذه الدراسة سوف تستعرض في هذا الفصل مجموعة المتغيرات (السياسية والاقتصادية والاجتماعية) التي مرت بها مصر منذ السبعينيات من القرن العشرين لما لها من دلالات تربوية خاصة فيما يتعلق بالتعليم عامة والتعليم الأساسي خاصة.

أولاً: المتغيرات السياسية ودلالاتها التربوية:

لا يمكن الحديث عن التطورات المجتمعية في مصر الانفتاح منذ منتصف السبعينيات دون أن نعرج على حقبة الستينيات من هذا القرن بنية الكشف عن الأعراض المرضية التي دفعت البلاد نحو تبني العديد من السياسات والأيديولوجيات الجديدة في مواجهة مناطق التقيح في جسد المجتمع المصري. فهزيمة ١٩٦٧ كانت بمثابة الرحم السرطاني المسبب لكل آلام الجسد المصري خلال الربع الأخير من هذا القرن إذ لم تكن هزيمة ١٩٦٧ فقط مجرد هزيمة عسكرية، وإنما كانت انكساراً لأمة عاشت، أو أريد لها أن تعيش في وهم الزعامة.

تعد الفترة من عام ١٩٧٤ وحتى المرحلة الراهنة في نهاية التسعينيات حلقة متصلة. إذ أن الملامح العامة للنظام السياسي والاقتصادي الراهن، إنما جري تشكيلها منذ منتصف السبعينيات، حيث الانفتاح الاقتصادي والتعددية الحزبية، والتوجيهات الخارجية للنظام والتي طبعت بقوة العلاقات المصرية الغربية

خاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية ،ثم الاعتراف بإسرائيل وإقامة العلاقات معها في مارس ١٩٧٩ ما تـزال هي السارية حتى الآن، إلا أنه لا يمكن الحديث عن تلك الفترة دون الإشارة إلى حقبة الستينيات خاصـــة بعـد هزيمة ١٩٦٧ لما لها من دور في تشكيل النخبة الحاكمة بعد ذلك.

ميلاد النخبة الحاكمة:

أصابت الهزيمة العسكرية في ١٩٦٧ مسيرة الستينيات في صميمها، إذ كشفت عن أبرز عيوبها ممثلـة في عجزها عن تحقيق أهم الأهداف الإستراتيجية لأي مجتمع، وهو الدفاع عن كيانه الوطني، فضلاً عما أسفرت عنه تداعياتها في فقدان مصر لأهم مواردها الذاتية من:-

- فقدان مصر لبترول سيناء ومعامل تكرير البترول في السويس.
- إغلاق قناة السويس والتي كانت تدر لمصر ١٦٤ مليون دولار سنوياً.
- انخفاض إيرادات السياحة التي كانت تدر نحو ١٠٠ مليون دولار سنوياً.
- زيادة الإنفاق في عملية توطين نحو مليون شخص من مدن القناة.
- زيادة الإنفاق العسكري خلال فترة الاستنزاف والاستعداد لخوض غمار حرب التحرير[١].

وقد أثرت تلك المتغيرات على مشروعات التنمية، إذ انخفض معدل التنمية من نحو ٦% خلال الخطـة الخمسية الأولي إلى أقل من ٣% حتى عام ١٩٧٣[٢]. أي مالا يكاد يزيد عن معدل النمو السكاني، كما تعـثرت عجلة التنمية فلم تحقق الخطة الخمسية الثانية سوي ٣٠% من أهدافها[٣] فضلاً عن ارتفاع حجم الدين الخـارجي وتوجه الشق الأعظم من الإنفاق الحكومي إلى المجال العسكري الذي بلغ ألف مليون دولار عام [٤]١٩٧٦. كمـا زادت قيمة الأسلحة المصدرة لمنطقة الشرق الأوسط من ٣٩٣ مليون دولار سنة ١٩٦٣ إلـــى ٤٦٦٧ مليـون دولار سنة ١٩٧٣[٥]. كما زادت النسبة المخصصة لأغراض الدفاع من إجمالي النفقات الجارية إلـــى ١٥،٧% سنة ١٩٨٣ مقارنة بنسبة ٢،٨% لإغراض الصحة و١٠،٧% للتعليم[٦].

لذا يتضح تماماً أن الهزيمة العسكرية في ١٩٦٧ لم تكن فقط على المستوى العسكري وإنما تعدت ذلـك لتفرض شبح الأزمة على جميع الأصعدة مانحة الفرصة لظهور النخبة. حيث أفرزت الهزيمة العسكرية النتـائج التالية[٧]:

---

(١) جلال أمين: قصة ديون مصر الخارجية من عهد محمد على إلى اليوم. سيناء للطباعـة والنشـر القـاهرة ١٩٨٧، طـ١، ص٦٥-٦٦.

(٢) المرجع السابق: ص٦٦.

(٣) أحمد محمد عبد الحميد ثابت: دور علاقات التبعية في أزمة التنمية في العالم الثالث " دراسة تطبيقية لتطور التنمية في مصر من ١٩٧٠-١٩٨٠ " رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة ١٩٨٧، ص٨٤.

(٤) سامي منصور: تجارة السلاح والعالم الثالث. مركز الدراسات السياسية والاســتراتيجية بـالأهرام، ع ٢٧ القاهرة، يونيو ١٩٧٩، ص ٦.

(٥) المرجع السابق: ص٦.

(٦) البنك الدولي تقرير عن التنمية في العالم ١٩٨٦، ترجمة مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة يوليو سـنة ١٩٨٦، ص٢٥٦.

(٧) أماني عبد الرحمن صالح: التطور الديمقراطي في مصر ١٩٧٠-١٩٨١ دراسة تحليلية لمتغير القيادة فـي تجربة مصر الديمقراطية في السبعينيات، رسالة ماجستير غير منشورة كلية الاقتصاد والعلـوم السياسـية. جامعة القاهرة ١٩٨٧، ص٨٤-٨٦.

- إضعاف نظام الحكم العسكري وإحداث صدع عميق في جدار شرعيته ومصداقيته محلياً وعربياً ودولياً.
- تصاعد مطالب التغيير في المجتمع المصري- حيث ساد الاعتقاد لدي الشعب المصري خاصة المثقفين، إن الهزيمة هي محصلة كل سلبيات فترة ما قبل ١٩٦٧، وأولها انغماس الجيش في السياسة والتجارة والصناعة وفساد العسكريين.
- سيادة مبدأ أهل الثقة في مقابل أهل الخبرة كمعيار للتجنيد السياسي، مما أنهي الأمر بكارثة قومية.

وقد لعبت هذه المعطيات دوراً في اتساع المجال أمام النخبة الحاكمة منذ السبعينيات في العمل على تحجيم النظام الاشتراكي وبداية الدور النشط لنخبة اليمين إذ وجهت معاول الهدم لمفهوم " ديمقراطية تحالف قوي الشعب العاملة " متهمة الاتحاد الاشتراكي بانخفاض فاعليته كتجسيد التحالف، وخضوعه للسلطة التنفيذية، وهيمنة القيادات الفردية على لجانه، وغياب التفاعل الديمقراطي داخله، وضعف تمثيله للقوي الشعبية التي يفترض أنه يعبر عن مصالحها[١]. كما عبر الرئيس السادات عن هذا التوجه في أكثر من حديث بقوله "أن اشتراكية الستينيات كانت تحول دون المبادرة الفردية، إذ لم يكن الفرد يفعل إلا ما تمليه عليه الدولة، وإن القائمين على تجربة الستينيات قد تحكموا في أرزاق الناس وفرضوا سلطتهم عليهم بغرض إذلالهم"[٢].

بذلك تكون النخبة الحاكمة الجديدة قد توصلت إلى قناعة مؤداها أن تجربة الستينيات قد فشلت ويجب بغضها، وهو ما أدى إلى التصادم مع ما يطلق عليه اليسار المصري والذي تم حسمه لصالح نخبة السبعينيات بالتخلص من اليسار المصري في مايو ١٩٧١ فيما عرف باسم "ثورة التصحيح ".

رغم نجاح النخبة الحاكمة في التخلص من العناصر المضادة لها في الحكم- إلا أن هناك ظروفاً محلية ودولية قد حالت دون بناء نظامها الاقتصادي والسياسي. كاستمرار حالة الحرب مع إسرائيل وإلحاح قضية تحرير الأرض ومظاهرات الطلبة في يناير ١٩٧٢ وديسمبر ١٩٧٣، فاكتفت بتحقيق مكاسب شخصية من خلال موقعها في السلطة، تمثلت في ثروات مادية وشبكات نفوذ واتصالات داخلية وخارجية مثلت فيما بعد مقومات قوة سياسية ضاغطة، إذ يصف البعض حال هذه النخبة الحاكمة بأنها "لم تكن ترتبط في وجودها بملكيتها الخاصة لوسائل الإنتاج، بقدر ما ارتبط بتحكمها في وسائل الإنتاج العامة للمجتمع ككل وهي طبقة لم يكن لها وجود قبل ثورة يوليو ١٩٥٢، ولكنها نمت وتبلورت مع حركة التأميمات وتزايد حجم القطاع العام، حيث تولت المناصب الرئيسية في القطاع العام والحكومة"[٣].

ولعبت حرب أكتوبر ١٩٧٣ دوراً كبيراً في خلق المناخ المحلي والدولي المواتي لتحقيق التحولات الشاملة التي تطمح فيها النخبة الحاكمة من أجل إقامة نظامها المستقبلي، حيث منح نصر أكتوبر النظام قاعدة راسخة من الشرعية والمساندة، وصار الرأي العام أكثر ثقة في القيادة بعد نجاحها في إدارة المعركة، وأصبح المجتمع المصري أكثر تهيؤاً للتغير وتفاؤلاً بالمستقبل – وقد استثمرت القيادة السياسية هذه الظروف الجديدة فأعادت ترتيب الأوضاع السياسية والاقتصادية، وعلاقات مصر الدولية بشكل يتسق مع تطلعاتها.

---

(١) المرجع السابق: ص١٦١.

(٢) السيد على أبو زهرة: أحزاب المعارضة وسياسة الانفتاح الاقتصادي في مصر، دار الموقف العربي، القاهرة، ١٩٨٦، ص ٣٥.

(٣) أسامة الغزالي حرب: موقع القطاع الخاص أيديولوجية النظام السياسي في مصر ١٩٥٢-١٩٨٨، بحوث ودراسات المؤتمر العلمي للاقتصاديين المصريين، المؤتمر الثالث عشر، الجمعية العامة للاقتصاد والإحصاء والتشريع القاهرة ١٩٨٨، ص٣٨-٣٩.

ولعل توجيهات النخبة الحاكمة كانت في انتظار الضوء الأخضر من العالم الغربي خاصة الولايات المتحدة لبدء عمليات التغير إذ أعقب إعلان " ديفيد رو كفلر " رئيس بنك Chase Manhatten الأمريكي عام ١٩٧٤ بأن مصر سوف تتجه نحو مزيد من الاشتراكية والتمسك بالقومية العربية ما لم يكن هناك دعم ومساعدة في تغيير حياة ٣٧ مليون نسمة هم شعب مصر وإن على الرئيس السادات إذا كان راغباً في التغير، فإن عليه الاتجاه نحو الاقتصاد الحر وطلب المساعدات الخارجية[١].

فعلى صعيد السياسة الخارجية: أخذت مصر تتجه بسرعة نحو الغرب الرأسمالي وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية. حيث صاحب توجيهات السياسة نحو الغرب وإقامة جسور الصداقة مع الولايات المتحدة، فتور في العلاقات المصرية السوفيتية وتحجيم لتلك العلاقة خاصة بعد طرد الخبراء الروس في صيف ١٩٧٢[٢]. كما صاحب التفاوض مع إسرائيل فتور في العلاقات المصرية العربية، حيث بادرت الدول العربية بقطع العلاقات مع مصر بعد زيارة الرئيس السادات لإسرائيل في نوفمبر ١٩٧٧، وتوقيع معاهدة السلام معها في مارس ١٩٧٩ وانتقال جامعة الدول العربية من القاهرة إلى تونس[٣]. والتي عادت مرة أخري إلى مصر أثناء حرب الخليج الأولي " الحرب الإيرانية العراقية " واتخاذ مصر موقف المساندة للعراق في حربها مع إيران، والتأكيد على ضرورة تأمين وطمأنة منطقة الخليج ضد الأطماع الإيرانية، مما ساعد على تنقية الأجواء على الصعيد العربي، فضلاً عن قيام السياسة المصرية بدور معتدل تجاه القضايا العربية ومساندة القضية الفلسطينية واتخاذ موقف متفهم ومساند للموقف السوري في مباحثات السلام فضلاً عن قيام الدبلوماسية المصرية بدور إيجابي محوري في حرب الخليج الثانية وإعادة تحرير الكويت.

أما على صعيد السياسة الداخلية: أخذت مصر تتخلى تدريجياً عن التنظيم السياسي الواحد، وتنتقل إلى المنابر التي تحولت بقرار فوقي فيما بعد إلى أحزاب سياسية في ظل تبني صيغة جديدة كأيدلوجية رسمية محورها المزج بين الديمقراطية والاشتراكية[٤]. إذ رفعت النخبة شعارات الديمقراطية كإحدى ديناميات التمهيد، كما قدمت مفهوماً جديداً للديمقراطية الليبرالية استتبعه بالضرورة تبني مفهوم آخر للدولة وهو " دولة المؤسسات " التي تخضع للقانون كما يخضع الأفراد، وألا يكون هناك قرار مهما تكن السلطة المصدرة له بمنأى عن رقابة القضاء. حيث اتسع هامش المشاركة الشعبية في اتخاذ القرارات وتنوعت الاتجاهات والآراء[٥].

بهذا يمكن القول إن تبني النخبة لمفهوم الديمقراطية الليبرالية في ظل دولة المؤسسات وتعدد الأحزاب السياسية_ لم يكن كما سبق القول سوي آليات استخدمتها النخبة للدعاية والترويج لنفسها على المستوى الخارجي، والتنفيس الشعبي على المستوى المحلي، فالممارسة الديمقراطية لم تتعد صدور بعض الصحف الحزبية المعارضة والسماح لها بهامش من الحرية في توجيه الانتقادات والتي كان أغلبها على رموز الحكم في الحقبة الاشتراكية.

---

(1) Williamson, B.: Education and Social Change in Egypt and Turkey. Macmillan Press, 1987, P. 140.
ورد في: كامل حامد جاد، مرجع سابق، ص ٥٨.

(٢) المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية: المسح الاجتماعي الشامل للمجتمع المصري من عام ١٩٥٢-١٩٨٠ القاهرة ١٩٨٥، ص٢٧٨.

(٣) المرجع السابق: ص٣٢٣.

(٤) المرجع السابق: ص٢٧٦-٢٧٧.

(٥) أماني عبد الرحمن:مرجع سابق ص١٦٠..

بذا فإنه يمكن القول بأن ما حدث من تحولات وما اتخذ من قرارات منذ عام ١٩٧٤ لم يكن استجابة لمطلب شعبي أو ترجمة لتخطيط علمي أو حتى نتيجة لتقييم تجارب الماضي وممارساته بقد ما كان انبهاراً بالنموذج الغربي وعلى قمته الولايات المتحدة الأمريكية[١]، وقد عبر الرئيس السادات عن هذا بقوله " أنه كان إيماني دائماً، أن النظم الحرة تنشئ الدول الحرة..... ولما أقول العالم اللي عايزه وعايزين نبني زيه، بقولها بصراحة العالم الغربي اللي فيه حرية وديمقراطية، ورخاء الإنسان وكرامته مصانة "[٢].

أزمة المشاركة السياسية ودلالتها التربوية:

إن تبني الديمقراطية كصيغة سياسية تعني مشاركة الجماهير في صياغة سياستها .أمر لم يكن له وجود، بل يمكن القول بأنها كانت مغيبة في فكر قادة الثورة من العسكريين، وقد عبر عن هذا قائدها "لقد كنت أتصور قبل ٢٣يوليو أن الأمة كلها متحفزة متأهبة، وأنها لا تنتظر إلا طليعة تقتحم أمامها الأسوار، فتندفع الأمة وراءها صفوفاً مترابطة منتظمة تزحف زحفاً مقدساً إلى الهدف الكبير "[٣]. وفي موضع آخر من نفس الوثيقة يصف الجماهير الشعبية بقولة "لقد كان الجموع التي جاءت أشياعاً متفرقة،وفلولاً متناثرة ، تعطل الزحف المقدس إلى الهدف الكبير ، وبدت الصورة يومها قاتمة مخيفة تنذر بالخطر[٤] .

وهو أمر يعطي انطباعاً منذ الوهلة الأولي عن غياب المشاركة الشعبية، بل وعدم الثقة فيها، فهي أكثر إعاقة لحركة الضباط الأحرار في استكمال المسيرة وإنهم في حاجة لمن يضعهم على الطريق الصحيح_ ولما كان العسكريين بحكم التنشئة والإعداد أكثر تنظيماً وانضباطاً، فإن الأمر يستلزم الإعلاء من مكانة العسكريون وأحقيتهم في قيادة الجماهير الشاردة نحو الهدف دون منازع.

أما في السبعينيات وفي إطار أحقية العسكريين، فلم يكن الأمر يختلف كثيراً فالأحزاب السياسية قد جاءت بقرار رئاسي فوقي ومتفرد لا يعبر عن الديمقراطية في شيء، بل إن الدولة قد سعت جاهدة نحو استقطاب الأحزاب السياسية وجماعات المصالح بها بغرض الالتزام وعدم الخروج عن السياج المحدد لها، والالتزام بدور المساندة المتوقع منها بدلاً من التعبير المستقل عن توجهات ومواقف أعضائها[٥]. وقد بدا هذا واضحاً في زيادة توجه السلطة الحاكمة خلال فترة السبعينيات في اللجوء إلى أسلوب الاستفتاء الشعبي، وحل مجلس الشعب بلا مبرر والإسراف في إصدار القوانين بقرارات رئاسية في غير محلها مثل قوانين العيب، والتمسك باستمرارية الحكم تحت مظلة قوانين الطوارئ واللجوء إلى تعريفات فضفاضة لفكرة الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي[٦].

وفي الثمانينيات وما بعدها، زاد الحديث عن الديمقراطية والتوجه إليها وزيادة مساحة الحرية في التعبير عن الرأي _ إلا أنها قوبلت بالشك والعزوف من جانب الجماهير في التصويت لانتخاب ممثليهم. فتشير

---

(١) السيد على أبو زهرة: مرجع سابق ص٣٦٠.
(٢) جريدة الأهرام: خطاب الرئيس محمد أنور السادات في المؤتمر الأول للحزب الوطني في ١|١٠|١٩٨٠ القاهرة في ٢|١٠|١٩٨٠.
(٣) جمال عبد الناصر: فلسفة الثورة: الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ب ت، ص٢٢-٢٣.
(٤) نفس المرجع السابق: ص٢٣.
(٥) كامل حامد جاد، مرجع سابق، ص٦٠.
(٦) نزيه نصيف الأيوبي: الدولة المركزية في مصر، " مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي محور المجتمع والدولة "، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٨٩، ص١٣٦.

المؤشرات إلى أن انتخابات ١٩٧٦ لم تحظ سوى بمشاركة ٤٠% فقط ممن يحملون بطاقة انتخابية كذلك عام ١٩٧٩. أما انتخابات ١٩٨٤ فلم تزد نسبة المشاركة عن ٤٣،١% [١]. في حين اتسمت انتخابات ١٩٩١ بارتفاع طفيف في نسبة التصويت والتي يرجح أنها لم تزد عن ٥% في القاهرة[٢]. كما اتسمت انتخابات مجلس الشعب والشورى بظاهرة الطعون في صحة الانتخابات ونزاهتها وكثرة اللجوء للقضاء، الذي أصدر بدوره تأييداً ببطلان الانتخابات في العديد من الدوائر الانتخابية[٣]. أما على مستوى الانتخابات المحلية (المحليات) فلم يكن الحال بأفضل إذ تشير الإحصاءات إلى أن نسبة المشاركين في التصويت بمحافظة القاهرة لم يزد عن ٦% مما دفع مجلس الشعب لإلغاء نص قانوني بضرورة اكتمال نسبة ٢٠% على الأقل من عدد الناخبين في كل دائرة وذلك تفادياً للإعادة[٤]. وهو أمر يعكس مدى الشك لدي الجماهير حول جدوى ونزاهة الانتخابات وما يصاحبها من أبواق الدعاية والترويج للمناخ الديمقراطي، فضلاً عن انتشار الأمية الهجائية التي ما زالت تستشري بين أفراد الشعب المصري والتي بلغ نصيبها عام ١٩٩٠ إلى ٦١،٤% بلغت نسبة الذكور فيها ٣٨،٦%[٥].

ويرى كثير من المحللين السياسيين، أن غياب الديمقراطية والمشاركة السياسية في اتخاذ القرارات فضلاً عن تفشي ظاهرة الأمية هي بمثابة البؤرة الصديدية التي تفرز كل مظاهر التطرف خاصة المصحوب منها بالعنف والترهيب، وهو ما يعرف الآن بظاهرة الإرهاب والتطرف الديني[٦].

أما على الجانب الآخر فقد كان هناك جدال ونقاش محتدم حول ديمقراطية التعليم في مصر، إذ لم تكن المؤسسة التعليمية بأفضل حال- إذ سمح لها بنوع من الاستقلال النسبي ممثلا في انتقاء الأساليب الفنية الخاصة بالتنشئة وإعداد أبنائها للمواطنة. وتقديم المشورة اللازمة لتحقيق أهداف النظام السياسي بل والعمل على تخفيف الضغوط الشعبية عليه. من خلال انتقاء آليات جديدة في ثوب ديمقراطي، كتبني المؤسسة التعليمية لمبدأ مجانية التعليم- إلزامية التعليم كمبدأ أساسي في الدستور خلال حقبتي الستينيات والسبعينيات . أما في الثمانينيات والتسعينيات، ومع زيادة وطأة الديون وبطالة المتعلمين وقصور مشروعات التنمية- يكون تطوير التعليم وتحديثه في إطار ديمقراطي من خلال تبني سياسات الكيف لتحسين العملية التعليمية وزيادة الاستيعاب. هي آليات كلها تعمل على تخفيف الضغط عن النظام السياسي.

فالكيف هنا يقف عند مرحلة معينة وهي حل المشكلة الاقتصادية ونقص الموارد من خلال زيادة الكثافة- والتوسع في التعليم الفني غير المكلف كالتعليم التجاري البالغ نسبته ٦٠ % رغم عدم الحاجة لمثل هذا النوع من التعليم خفض السلم التعليمي. وبذا يكون الاتجاه نحو تبني سياسات الكيف في التعليم بغرض تحسين

---

(١) على الدين هلال وآخرون: الانتخابات البرلمانية في مصر من سعد زغلول حتى مبارك في " التطور الديمقراطي في مصر قضايا ومناقشات " على الدين هلال محرر جامعة القاهرة، مكتبة نهضة مصر القاهرة ١٩٨٦، ص٢٦٧-٢٦٨.

(٢) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية الأهرام التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩٢، القاهرة ١٩٩٣، ص٢٥٠.

(٣) المرجع السابق: ص٢٥١.

(٤) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الأهرام: التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩٠ القاهرة ١٩٩١،ص٤٠٨.

(٥) وزارة التربية والتعليم: تطور التعليم للجميع في مصر منذ مؤتمر جومتين ١٩٩٠ وحتى الآن. ورقة مقدمة من وفد مصر إلى ندوة التعليم للجميع القاهرة ١٩٩٤، ص٩.

(٦) أسامة خالد: المستقبل العربي في العصر الأمريكي، مركز القادة للكتاب والنشر، القاهرة١٩٩٢، ص١٧٦-١٧٩.

كفاءته خلال حقبتي الثمانينيات والتسعينيات. مجرد آليات جديدة في البحث عن بدائل محلية لتمويل التعليم، ومؤشراً لتحول الدولة عن العدالة الاجتماعية وتخففها من وطأة قائمة الالتزامات السياسية الأساسية خلال الحقبة الاشتراكية مثل مجانية التعليم والعلاج والصحة وحق التوظيف إلى آخره، تاركة الأمر لآليات السوق والسماح في حياء بالتخصيصية "الخصخصة"، في التعليم وتشجيع القطاع الخاص على إقامة المدارس، بل والجامعات. وهو أمر قد يزيد من ازدواجية التعليم المصري ويعمل على التسريع بانهيار مبدأ ديمقراطية التعليم، المتمثل في المدرسة الواحدة لجميع أبناء الشعب دون تمييز.

من هنا نجد أن أزمة الديمقراطية والمشاركة السياسية لم تكن فقط من نصيب الشق السياسي بل أصابت فيما أصابت النظام التعليمي المصري في مقتل فجعلت منه نظاماً تابعاً، فجاءت آلياته متناغمة بصورة ما مع الطرح السياسي للنظام الحاكم فيما يتعلق بقضية الديمقراطية والتنشئة السياسية وإعداد الفرد للمواطنة الصالحة.

ثانياً : المتغيرات الاقتصادية ودلالتها التربوية:

تعد الفترة من عام ١٩٧٤ وحتى المرحلة الراهنة من نهاية عقد التسعينيات حلقة متصلة، إذ أن الملامح العامة للنظام السياسي والاقتصادي الراهن إنما قد جري تشكيلها منذ منتصف السبعينيات، حيث الانفتاح الاقتصادي وآلياته المتعاقبة، والتعددية الحزبية، والتوجيهات الخارجية التي انطبعت بقوة العلاقات المصرية الغربية خاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية، والاعتراف بإسرائيل وإقامة العلاقات معها في مارس ١٩٧٩ ما تزال هي السارية حتى الآن.

فقد وجد النظام الحاكم في نموذج التنمية الرأسمالية نموذجاً فريداً للتقدم من شأنه التعجيل بالتنمية الاقتصادية، شريطة أن تتم إزالة كافة العوائق أمام التطور الرأسمالي، وإعادة بناء الهياكل والمؤسسات القائمة لتصبح أكثر توافقاً مع متطلبات النمو الرأسمالي، وإحلال الثقافات والعادات والقيم السائدة في المجتمع الرأسمالي محل نظائرها السائدة في المجتمع المصري خاصة تلك التي تعيق التطور الاقتصادي غلي النمط الرأسمالي الغربي[١]. إذ انتقد الرئيس السادات انخفاض كفاءة الإدارة ، ودعا للانفتاح على العالم الحر المتقدم [٢]. وتوفير كافة الضمانات للقطاع الخاص وحمايته ، فضلاً عن تأكيده على دور القطاع الخاص في عملية التنمية من خلال زيادة حصته في قطاع الزراعة والصناعة والسياحة والإسكان الفاخر ، وضرورة نسف الروتين الحكومي ، ووضع حد لتداخل المؤسسات العامة في الوحدات الإنتاجية وإطلاق الحرية لشركات القطاع الخاص والاستثمار في تحديد أسعارها[٣].

وتعد ورقة أكتوبر التي طرحها النظام في إبريل ١٩٧٤ ، بمثابة الإطار النظري الذي دشن سياسة الانفتاح الاقتصادي، فهي المسئولة عن فتح باب الاقتصاد المصري أمام رؤوس الأموال العربية والأجنبية بكافة صورها وأشكالها. حيث دعمت رؤوس الأموال القادمة بإصدار العديد من القوانين المشجعة مثل قانون ٤٣ لسنة

---

(١) إبراهيم سعد الدين وآخرون: صور المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط٢، ١٩٨٩.ص١٤٧.

(٢) جريدة الأهرام : خطاب الرئيس محمد أنور السادات في افتتاح جلسات مجلس الأمة في ١٩ نوفمبر ١٩٧٠، القاهرة. ٢٠نوفمبر ١٩٧٠.

(٣) جريدة الأهرام: بيان الرئيس محمد أنور السادات في ١٩٧١/٨/٣٠، القاهرة ١٩٧١/٨/٣١.

١٩٧٤ والخاص بفتح باب الاقتصاد المصري للرأسمال العربي والأجنبي في شكل استثمار مباشر في كافة المجالات، قانون ١١٨ سنة ١٩٧٥ والخاص بفتح أبواب التصدير والاستيراد أمام القطاع الخاص وكسر احتكار الدولة للتجارة الخارجية، قانون ٩٧ لسنة ١٩٧٦ والخاص بتحرير معاملات النقد الأجنبي بالداخل وإباحة نظام الاستيراد بدون عملة، وكذلك إنشاء البنوك المشتركة والأجنبية، وغيرها من القوانين التي عملت على إبراز دور رأس المال الدولي في هذه المرحلة من مراحل تطور الاقتصاد المصري.

وقد صاحب هذا الاتجاه ظهور أنصار له يروجون لتلك السياسات الاقتصادية بدعوى أن العالم حولنا في مرحلة تغير وتطور، وأن ما يحدث الآن في البلاد الرأسمالية والاشتراكية المتقدمة غلي السواء، يدعونا لأن نغير أيضاً من مفاهيمنا وسياساتنا تجاه الكثير من القضايا الاقتصادية والسياسية حيث طرحت فكرة تصفية القطاع الخاص، وتخلي الدولة عن سياسة التوظيف الكامل، واستبعاد الدولة عن النشاط الاقتصادي تاركة المجال لقوي السوق[١].

وقد لاقت هذه الدعاوى قبولاً حسناً نظراً لطبيعة التشكيلات الاقتصادية والاجتماعية التي هيمنت على الحكم وكذلك أصحاب المصالح. فضلاً عن سهولة الحصول على القروض الخارجية والمعونات وتدفقها سواء من الولايات المتحدة أو من خلال منظمات التمويل الدولي خاصة بعد توقيع معاهدة الصلح مع إسرائيل وتطبيع العلاقات معها. الأمر الذي أدى إلى قناعة لدي المسئولين، أنه من الممكن الاستمرار في التنمية وزيادة مستوى الاستهلاك الجاري من الأجل القصير والمتوسط، دون الحاجة إلى تعبئة الموارد وضبط إيقاع الحركة في القطاعات الاقتصادية ذات الصبغة القومية، وبخاصة قطاع التجارة الخارجية[٢].

بذلك يتضح أن المسئولين قد غضوا الطرف عن إحدى الحقائق الاقتصادية، وهي أن الاعتماد على الديون لرفع معدلات التنمية، لا بد وأن يؤدي في وقت لاحق إلى التضحية بالتنمية نفسها من أجل خدمة الديون، ما لم تكن أسعار الفائدة على القروض أقل من معدل العائد على الاستثمارات التي توجه له هذه القروض وهو ما لم يتحقق كما سيتضح فيما بعد.

أزمة الديون المصرية:

كان لتبني القيادة السياسية لتلك السياسات الاقتصادية آثارها السلبية على الاقتصاد القومي فلجأت البلاد إلى الاستدانة المفرطة بأسعار فائدة باهظة، خاصة وأن نظام الائتمان الدولي قد وفر تلك التخمة الكبيرة من السيولة والتي غذتها أموال البترو دولار في السبعينيات.

كما أثرت هذه السياسات على نمط التصنيع إذ تبني النظام نمط " الإحلال مكان الواردات " وهذا النمط بدلاً من أن يتجه إلى تغيير بنية الاقتصاد المتخلف ويفي بإشباع الحاجات الأساسية للسكان ويقلل من الاعتماد على الخارج واستغلال الموارد المتاحة، فأنه اتجه نحو إقامة وتنمية تلك الفروع المنتجة لسلع الاستهلاك الترفي ونصف الضروري، محاكياً في ذلك أنماط الحياة ومستويات الاستهلاك بالدول الصناعية المتقدمة، مسهماً بشكل واضح في زيادة عجز ميزان المدفوعات للدولة، ومن ثم في زيادة المديونية الخارجية[٣].

---

(١) رمزي زكي: فكر الأزمة،ط١، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٨٧، ص٢٢.
(٢) المرجع السابق: ص١٥٣-١٥٥.
(٣) المرجع السابق ص١٥٦-١٥٧.

ويعلق البعض على تلك السياسات الاقتصادية بأن التوسع السفيه في الاستيراد منذ عام ١٩٧٤ بفضل قوانين الانفتاح خاصة القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ والقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ قد أديا إلى زيادة كبيرة في عجز الميزان التجاري وصل إلى ١٧٩٨،١ مليون دولار في نهاية عام ١٩٧٧، في حين أنها كانت ٦٦٢,٢ مليون دولار فضلاً عن تراكم الديون المصرفية التي تقدر ٢٠٥٠مليون دولاراً[١]. وبحلول عام ١٩٧٦ لم يكن لدي مصر من السيولة النقدية ما يكفي لدفع أعباء ديونها الخارجية مما دفعها إلى طلب المزيد من القروض الخارجية والدخول في مفاوضات مع صندوق النقد الدولي للحصول على قروض ميسرة، والإذعان لشروطه، خاصة بعد فشل مشروع " مارشال للتنمية في مصر " الأمر الذي انتهي بأحداث ١٨، ١٩ يناير١٩٧٧[٢] .

ويقدر إجمالي ديون مصر الخارجية العامة والمدنية، طويلة ومتوسطة الأجل عند وفاة الرئيس السادات بنحو ١٤,٣ بليون دولار، وهي الديون المستحقة على الحكومة المصرية، كما كانت الديون العامة المدنية قصيرة الأجل نحو ٦,٨ بليون دولار، وديون القطاع الخاص نحو نصف بليون دولار، هذا إلى جانب الديون العسكرية والتي بلغت نحو خمسة بلايين دولار للولايات المتحدة ودول غرب أوربا، ونحو ثلاثة بلايين دولار للاتحاد السوفيتي وبذلك فإن مجموع ديون مصر عند وفاة السادات بلغت نحو ثلاثين بليون دولار، وكان على مصر في سنة ١٩٨١ أن تدفع فقط لخدمة ديونها المدنية وحدها ٢،٩ بليون دولار " ١،٣ بليون كأقساط مستحقة الدفع و١,٦ بليون كفوائد "[٣].

وهكذا تتضح معالم أزمة الثمانينيات في أنها أزمة شاملة ذات وجوه متعددة الجوانب سياسياً واقتصادياً واجتماعياً. إذ أصبح الاقتصاد المصري عاجزاً عن تحقيق زيادة ملموسة في الإنتاج نظراً لهبوط معدلات التنمية وفشله في تجديد الطاقات الإنتاجية وتطويرها. كنتيجة طبيعية للسياسات الاقتصادية في حقبة السبعينيات والتي عاشتها البلاد طوال فترة الثمانينيات.

وفي ظل هذه الأزمة الطاحنة- تولي الرئيس حسني مبارك الحكم،وقد كان هناك شعور جامح وملح ساد البلاد عقب مقتل الرئيس السادات إلى إعادة النظر في السياسات الاقتصادية برمتها، وإلى إدخال إصلاحات جوهرية عليها. إلا أنه كان مقدراً لأية محاولة للإصلاح، أن تجري في ظروف خارجية غاية في الصعوبة ومخيبة للآمال. إذ اقترنت نهاية عصر الرئيس السادات بظروف ومتغيرات بدا فيها أن فترة الرخاء القائم على زيادة تدفق البترول وزيادة تحويلات العاملين بالخارج وإيرادات قناة السويس والسياحة، وهي المصادر الأربعة الرئيسية للثروة والدخل في مصر والتي تشكل في مجموعها نحو ٨٤% من إجمالي موارد مصر عام ١٩٨٢[٤]، قد ولت نظراً لظروف خارجية من ناحية، ولطبيعتها غير الإنتاجية من ناحية أخري.

ففي السنوات الأربع الأولي لحكم الرئيس حسني مبارك، انخفضت إيرادات البترول بنسبة ٣٦% وأصاب الركود مصادر الدخل الثلاثة الأخرى " قناة السويس- تحويلات المصريين العاملين بدول الخليج- السياحة " فضلاً عن استمرار انقطاع المعونات والمساعدات المقدمة لمصر من الدول العربية بسبب الصلح مع

---

(١) رضا هلال: صناعة التبعية، دار المستقبل العربي، القاهرة ١٩٨٧،ص٩٧.
(٢) السيد على إبراهيم زهرة: مرجع سابق.ص٤٥-٤٧.
(٣) جلال أمين: "قصة ديون مصر الخارجية "، مرجع سابق، ص٩٢-٩٣.
(٤) مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، التقرير الإستراتيجي العربي ١٩٨٧، القاهرة ١٩٨٨، ص٤٣٩.

إسرائيل، بينما ظل تدفق الاستثمارات الأجنبية ثابتا عند بليون دولار سنوياً،في الوقت الذي كان على مصر أن تستمر في دفع فوائد متزايدة على ديونها السابقة التي ارتفعت إلى ١،٧ بليون دولار عام ١٩٨٦/٨٥[١].

وبذلك أصبحت الاختيارات السهلة نسبياً والتي كانت متاحة في الخمس سنوات الأخيرة من حكم الرئيس السادات، حينما كانت تتدفق العملات الأجنبية على مصر بلا حساب، لم تعد متاحة في عهد الرئيس حسني مبارك. فأية محاولة جادة لإجراء تخفيض كبير في المديونية، أو على الأقل عدم التورط في مزيد منها، يتطلب تخفيضاً كبيراً في الواردات، ليس فقط في السلع الكمالية، بل في السلع الأقل كمالية وكذلك الأساسية، كذلك إجراء تخفيض في حجم الإنفاق العسكري واتخاذ إجراءات حاسمة نحو إعادة توزيع الدخل وترشيد الاستثمارات بما يخفف من عبء ميزان المدفوعات والتضحية بارتفاع معدل النمو. وهو ما ذهب إليه صفوة الاقتصاديين المصريين في مؤتمرهم الذي دعا إليه الرئيس مبارك في فبراير ١٩٨٢.

إلا أن النخبة الاقتصادية قد تبنت الاختيار الأكثر سهولة في المدى القصير، والذي نجم عنه المزيد من المتاعب خلال الحقبة التالية، وهو تبني معدل مرتفع للاستثمار وعدم خضوع الواردات والإنفاق العسكري لدرجة عالية من التقييد، مع الاستمرار في الاعتماد على القروض الخارجية في تمويل عجز الموازنة. الأمر الذي يؤكد أن السمة الأساسية للسياسات الاقتصادية فيما بعد عقد السبعينيات هي نفس السمة التي أديرت بها السياسات الاقتصادية للبلاد منذ منتصف السبعينيات.

ويوضح هذا التوجه منذ تدشين الخطة الخمسية الأولي ١٩٨٣/٨٢-١٩٨٧/٨٦ أنه ليس من بين أولوياتها تخفيض الاعتماد على التمويل الخارجي رغم ما صاحبها من شعار (الاعتماد على الذات) إذ استهدفت الخطة زيادة المديونية الخارجية من ١٣ بليون جنيه في ١٩٨١/١٩٨٢ طبقاً لأرقامها إلى ١٦،٢ بليون في ١٩٨٦/١٩٨٧، أي زيادة بنحو ٢٥% خلال سنوات الخطة[٢]. إلا أنه لم يكن من المتوقع لدى واضعي الخطة أن تنخفض أسعار البترول، ويصيب الركود مصادر الدخل الثلاثة الأساسية للبلاد بسبب تطور حرب الخليج الأولي (الحرب العراقية الإيرانية). الأمر الذي حدا بالمسئولين إلى التوجه نحو مزيد من القروض لتغطية مشروعات التنمية الاقتصادية واستكمال البنية التحتية (مرافق مياه-صرف صحي-كهرباء-تليفونات-إنشاء طرق) وهي كلها أساسيات كانت مؤجلة منذ هزيمة ١٩٦٧ وتحول معظم الموارد المالية للدولة نحو الشق العسكري من أجل إعادة تسليح الجيش واستعادة الأرض. فضلاً عن كونها أساسيات لا يمكن حدوث أية استثمارات مستقبلية دون توافرها. وكان لارتفاع مرتبة العلاقات المصرية الأمريكية وتوافق الرؤى في كثير من القضايا خاصة فيما يتعلق بمنطقة الشرق الأوسط، الأمر الذي رفع من مكانة مصر إلى مصاف الدول القليلة التي تحظى بحسن الرعاية الأمريكية خاصة فيما يتعلق بالمعونات والقروض الميسرة بعد إسرائيل. إذ لعبت تلك التوجهات السياسية دوراً في تسهيل حصول مصر على مزيد من القروض، بل أن المصارف والمنظمات الدولية قد قدمت المزيد من الإغراءات والتسهيلات أمام مصر للحصول على المزيد من القروض.

وفي ظل هذه الإغراءات والتسهيلات المصرفية وقعت مصر في مصيدة الديون إذ بلغت قيمة الديون الخارجية العامة المدنية طويلة ومتوسطة الأجل نحو ٢٤،٣ بليون دولار بزيادة قدرها عشرة بلايين بنسبة ٧٠% عما كانت عليه في يونية ١٩٨١، كما ارتفعت ديون القطاع الخاص بنحو خمسة أضعاف من نصف بليون

---

(١) جلال أمين: قصة ديون مصر، مرجع سابق، ص٩٣.
(٢) جلال أمين: المرجع السابق، ص٩٤.

دولار عام ١٩٨١ إلى ٢,٧ بليون عام ١٩٨٦، بينما انخفضت الديون المدنية قصيرة الأجل من ٦،٨ بليون دولار عام ١٩٨١ إلى ٦ بليون عام ١٩٨٦، بينما بقيت الديون العسكرية للكتلة الاشتراكية ثابتة عند ثلاثة بلايين دولار، في حين ارتفعت الديون العسكرية للولايات المتحدة وغرب أوربا من خمسة بلايين دولار عام ١٩٨١ إلى ما بين ٨-٩ بلايين دولار عام ١٩٨٦- فضلاً عن تسهيلات الموردين والتي قدرتها السفارة الأمريكية بالقاهرة عن الاقتصاد المصري في ديسمبر ١٩٨٦ بأنها نحو ثمانية بلايين دولار[١].

وطبقا لهذه التقارير الاقتصادية يكون إجمالي ديون مصر الخارجية المدنية والعسكرية قد زادت من نحو ٣٠بليون دولار في منتصف ١٩٨١ إلى نحو ٥٤ بليون دولار في منتصف عام ١٩٨٦، وهو ما أكدته دراسة أخري _إذ تقدر قيمة الديون المدنية المستحقة على مصر في عام ١٩٨٦|١٩٨٧ بنحو ٣٣،٣ مليار دولار، فضلاً عن الديون العسكرية والتي تقدر بحوالي ٢١ مليار دولار[٢].

وقد تجشمت مصر أعباء باهظة ثمناً لديونها _ ففي خلال الفترة من عام ١٩٨٤ وحتى عام ١٩٨٩ دفعت مصر ما جملته ٦٨٨٢ مليون دولار كفوائد فقط، و٦٩٨٢ مليون دولار كأقساط، أي أننا دفعنا خلال هذه الفترة ما يقدر إجمالياً بنحو ١٣،٩ مليار دولار، وإن هذه الأموال تلتهم نحو خمس حصيلة صادراتنا من السلع والخدمات، ونحو ٨% من الدخل القومي الإجمالي[٣].

من هذا العرض يتضح أن مصر قد دخلت عقد التسعينيات من القرن العشرين وهي مثقلة بالديون وأعبائها المالية، وإن العالم الخارجي ممثلاً في " الدائنين الأجانب " يتصاعد نصيبهم من دخلنا القومي الإجمالي بحيث أصبحت معه كل ثمار النمو تقريباً التي يحققها الشعب يستحوذ عليها دائنو مصر، فنصيب ما يلتهمه الدين وخدماته قد وصل إلى ٨% في المتوسط من الدخل القومي الإجمالي، مما يحول دون قدرة مصر في ظروفها هذه على تحقيق معدل نمو حقيقي في دخلها القومي يفوق تلك النسبة. فزادت حاجتنا للاقتراض لسداد أقساط الدين وخدماته، وتغطية العجز المزمن في ميزان التجارة الخارجية والذي لم يقل بأية حال معدله المتوسط خلال حقبة الثمانينيات عن-٢٢٠%[٤]. مما جعلنا أقرب للوصف "مدمني الاقتراض" حيث الاستدانة صفة هيكلية ملازمة لخصائص أداء الاقتصاد المصري .

من هذا العرض لأزمة السياسات الاقتصادية -يتضح مدى إسهام الدولة وجهازها المصرفي في توسيع الفجوة التضخمية بانتهاجها سياسة الإفراط النقدي والتوسع في الإعفاءات الضريبية التي صاحبت الاستثمارات الأجنبية والمصرية على السواء من قبيل "التشجيع وإغراء المستثمرين "، فضلاً عن التوسع السفيه في الاستيراد للسلع الكمالية والترفيهية وقوانين الاستيراد بدون تحويل عملة، والسماح بإنشاء العديد من البنوك الخاصة والاستثمارية والسماح لها بتصدير أرباحها إلى بلادها في الخارج -فضلاً عن التوسع غير المنضبط للاقتراض من الداخل والخارج لمواجهة العجز المتزايد في الموازنة العامة وميزان المدفوعات الذي وصل إلى ما يقرب

---

(١) جلال أمين: المرجع السابق، ص٩٤-٩٧.
(٢) إبراهيم العيسوي: الدعم- معالجة اقتصادية سياسية. دار الموقف العربي، القاهرة ١٩٨٧، ص٧.
(٣) رمزي زكي: محنة الديون وسياسات التحرير في دول العالم الثالث، دار العالم الثالث للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٩١، ص٣٣٠.
(٤) ج.م.ع. الكتاب الإحصائي السنوي ل ج.م.ع من عام ١٩٥٢-١٩٨٩ الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، القاهرة، يونية ١٩٩٠، ص٢٩٠.

من ٣٠٠% عام ١٩٨٨[١]. وهو ما أدى إلى ارتفاع نسبة التضخم من ١٠% عام ٨٤ إلى ١٩،٢% عام ١٩٨٥[٢]. وثباتها عند هذه النسبة خلال عقد التسعينيات.

وقد صاحب زيادة نسب التضخم انخفاض حاد ومطرد في أسعار صرف الجنيه المصري في مواجهة العملات الأجنبية خاصة الدولار الأمريكي، الأمر الذي أصبح معه الجنيه المصري يساوي فقط "عشرين وحدة " بدلاً من " مائة وحدة "[٣]. مما أدى لمزيد من ارتفاع أسعار الواردات وانخفاض مستوى التنمية في مصر إذ أن عبء هذا النمط من التنمية الاقتصادية_ كان ولا يزال يثقل كاهل الطبقات المتوسطة والدنيا، والذي يهدد باستمرار الطبقة الوسطي بالتحلل- فهناك نحو ١٥% من جملة الطبقة الوسطي التي تشكل نحو ٤٨% من سكان مصر مهددة بالنكوص والتردي للطبقات الدنيا[٤]. وهو أمر خطير نظراً لطبيعة هذه الطبقة وما تشتمله من رموز التطور والبناء الثقافي والعلمي في أية بلد من العالم. ويضع تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام ١٩٩١ مصر في دائرة الدول ذات الدخل المتوسط المنخفض، وإن ترتيب مصر في دليل التنمية البشرية هو ١١٤ من مجموع دول العالم البالغ عددها ١٦٠ دولة وإنه باستبعاد الدول الصناعية المتقدمة فإن ترتيب مصر يأتي بعد ٨٠ دولة نامية تسبق مصر في مستوى التنمية كما كشف الدليل عن أن جميع الدول العربية تتقدم مصر من حيث مستوى التنمية البشرية باستثناء "اليمن- السودان- موريتانيا- جيبوتي"[٥].

إلا أن عقد التسعينيات قد جاء بتطورات سياسية غير متوقعة إذ اجتاح العراق الأراضي الكويتية في سبتمبر ١٩٩٠. وكان لموقف مصر من تلك الأزمة، واشتراك مصر في حرب تحرير الكويت (عاصفة الصحراء) أن قامت لجنة الإغاثة الأمريكية العربية بشطب ما يقدر بنحو ١٣ بليون دولار من الديون، بالإضافة إلى قيام الولايات المتحدة بإلغاء ما يقدر بنحو ٦،٧ بليون دولار بما يعادل ٩٠% من الديون العسكرية فضلاً عن قيام الولايات المتحدة برعاية تفضيلية للغاية لديون مصر عن طريق دائنيها في نادي باريس، مما أدى لإلغاء نصف ديونها المستحقة لأعضاء النادي والبالغة ٢٠،٣ بليون دولار وذلك في نهاية يونية ١٩٩٤[٦]. كما قامت بعض دول الخليج بإلغاء ديون أخري على مصر تقدر قيمتها ب٦،٦ بليون دولار[٧]. بذلك تكون قد خففت ديوننا الخارجية إلى ٢٤،٨ بليون دولار عام ١٩٩١.

وقد استمرت نسبة الدين عند هذا المعدل طوال حقبة التسعينيات إذ يشير تقرير البنك الأهلي المصري إلى استمرار ثبات الدين الخارجي طول حقبة التسعينيات عند هذا المعدل ٢٣ مليار دولار، دون الدين

---

(١) جمهورية مصر العربية: الكتاب الإحصائي السنوي (ج.م.عزمن عام ١٩٥٢-١٩٨٩) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، القاهرة، يونية ١٩٩٠، ص٢٩٠.

(٢) إبراهيم العيسوي: المأزق والمخرج- أزمة الاقتصاد المصري وسبل مواجهتها. شركة الأمل للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٨٧،ص٤٢.

(٣) إبراهيم العيسوي: مرجع سابق، ص٤٣-٤٤.

(٤) محمود عبد الفضيل: الطبقة الوسطي وأزمة المجتمع المصري، مجلة الهلال، القاهرة، يناير١٩٩٢، ص١٩٠.

(٥) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تقرير التنمية البشرية في العالم، لعام ١٩٩١، نيويورك ١٩٩١ تعريب مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

(٦) سيمون بروملي - راي بوسن: التكيف في مصر، الاقتصاد السياسي للإصلاح في مصر، ترجمة حسن أبو بكر، ط الأول سنة ١٩٩٦، مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر، القاهرة١٩٩٦،ص٢٠-٢١.

(٧) جلال أمين: معضلة الاقتصاد المصري، مصر العربية للنشر والتوزيع، القاهرة ١٩٩٤، ص١٤٩.

العسكري، وزيادة خدمته إلى ٦,٨% مسجلة ١ر١ مليار دولار كفوائد[١]. كما يشير نفس التقرير عن عام ١٩٩٨/٩٧ إلى وجود عجز في ميزان المدفوعات عن عام ١٩٩٨/٩٧ بنحو ١١,٨ مليار دولار مقابل ١٠,٢ مليار في العام السباق، وارتفاع معدل الدين الخارجي إلى ٢٨ مليار دولار، وزيادة توجه الدولة إلى الاستدانة المحلية حفاظاً على ثبات الدين الخارجي، حيث سجل تقرير البنك زيادة معدل الدين الخارجي المحلي إلى ١٣٦,٧ مليار جنيه في نهاية يونيو ١٩٩٨ بالمقارنة بـ ١٢٥,٥ مليار جنيه في يونيو ١٩٩٧[٢]. وقد كان لهذه التحولات غير المتوقعة أثره في حدوث إنفراجة وتمكن الاقتصاد المصري من تنفس الصعداء نظراً لتخففه جزئياً من وطأة الديون.

المعونات الأجنبية:

تلعب المعونات دوراً هاماً في زيادة الموارد المالية اللازمة لتمويل الإنفاق الحكومي خاصة في الدول النامية مثقلة الديون، وتعتبر مصر أكبر دول العالم تلقياً للمعونات الأجنبية خاصة من الولايات المتحدة بعد إسرائيل. ففي ضوء التشكيلات الاقتصادية والاجتماعية السائدة أصبح الاقتراض الخارجي المخرج السهل لمواجهة عجز الحساب الجاري والمعونات ومورداً أساسياً لا يمكن الاستغناء عنه في تمويل المشروعات خاصة الخدمات الأساسية (البنية التحتية- التعليم- الصحة) فقد بلغ ما تلقته مصر من الولايات المتحدة فقط ١٧٦٩ مليون دولار عام ١٩٨٢ تناقصت إلى ١٦٦٧ مليون دولار عام ١٩٨٦[٣]. فضلاً عن المعونات العسكرية. إذ يقدر إجمالي ما تحصل عليه مصر من الولايات المتحدة سنوياً ٢ مليار دولار خفضت إلى ١,٦ مليار عام ١٩٩٦ لتحويل نصف مليار منها إلى المملكة الأردنية الهاشمية[٤].

إلا أن توقعات استمرار تدفق المعونات لا يبدو مشجعاً. إذ يشير البنك الدولي إلى أنه ليس من المتوقع وفي أحسن الحالات، أن تتجاوز القروض الحكومية الثنائية المقدمة من الدول الرأسمالية والمنطوية على " عنصر المنحة " نسبة ٠,٣٦% من الناتج الإجمالي خلال الفترة من ١٩٨٥-١٩٩٠، كما أنه لن يحدث تقدم في الاستجابة لنداء " لجنة برانت " لزيادة المعونات للدول الفقيرة[٥]. هذا إلى جانب أن هناك اهتماماً من الغرب بمشاكل التحول في دول شرق ووسط أوربا، والرغبة في مساعدتها في عملية التحول نحو الليبرالية وانتهاج سياسات اقتصادية رأسمالية. فمن المتوقع تحول شق كبير من المعونات المرصودة من الدول الفقيرة إلى دول شرق أوربا. فضلاً عن شكوك المنظمات الاقتصادية الدولية والاقتصاديين في الدول الصناعية في جدوى المعونات الإنمائية للدول المتخلفة وشكوكهم في استفادة الفقراء منها، لما يتسم به نظام توزيع الدخل في هذه

---

(١) البنك الأهلي المصري: التقرير السنوي عن حالة الاقتصاد المصري خلال العام ١٩٩٤-١٩٩٥. القاهرة، ١٩٩٥.

(٢) البنك الأهلي المصري: التقرير السنوي عن حالة الاقتصاد المصري خلال العام ١٩٩٧-١٩٩٨. القاهرة، ١٩٩٨.

(٣) فؤاد حلمي: تمويل التعليم الأساسي في مصر- رؤية مستقبلية، المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، القاهرة ١٩٩١، ص١٣٤.

(٤) الأهرام: ص١، ١٣ مايو ١٩٩٦.

(٥) رمزي زكي: التاريخ النقدي للتخلف- دراسة في أثر نظام النقد الدولي على التكون التاريخي للتخلف لدول العالم الثالث، عالم المعرفة عدد ١١٨، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت ١٩٨٧، ص٣٠٢.

الدول الفقيرة بانعدام العدالة[1]. مما نتج عنه وجود اتجاه معارض نحو تقديم المعونات للدول النامية خاصة المعونات المالية النقدية.

إلا أن مصر تعتبر من الدول القليلة المستثناة ولو مؤقتاً من قطع المعونات نظراً لعدة أسباب نوجزها في[2]:

- إن مصر هي أول دولة عربية توقع معاهدة سلام مع إسرائيل، وتقيم معها علاقات دبلوماسية.
- الرموز الإيجابية في سياسة مصر تجاه المصالح الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة.
- تحول مصر إلى سياسة اقتصاديات السوق، والتزامها ببرنامج الإصلاح الاقتصادي ابتداء من سياسات التثبيت والتكيف الهيكلي وانتهاء بالخصخصة " التخصيصية " وفق شروط وتعليمات صندوق النقد الدولي.
- الدعم المصري الكامل للوجود العسكري الأمريكي في الشرق الأوسط . حيث قدمت مصر أكثر من ٣٥ ألف جندي مصري (ثاني أكبر قوة بعد القوة الأمريكية) في التحالف الدولي ضد العراق عام ١٩٩٠ ، وقد حصلت مصر في أعقاب حرب الخليج الثانية "عاصفة الصحراء " عام ١٩٩١ على معونة قدرها ٣٧٠ دولار عن كل جندي مصري .
- أصبحت مصر سوقاً تجارياً للمنتجات الأمريكية – خاصة الزراعة منها إذ تعد مصر ثالث أكبر سوق أجنبية تستورد القمح الأمريكي ، إذ تمثل واردات مصر منه ١٢،٣% من إجمالي واردات الدول النامية ، وحوالي ٥٠% من واردات الدول العربية .

سياسات الإصلاح الاقتصادي في التسعينيات :

(التثبيت والتكيف الهيكلي) :

في تطور للأزمة الاقتصادية في التسعينيات، والرغبة الملحة في إعادة جدولة ديون مصر والحصول على المزيد من القروض– وافقت مصر في خطاب النوايا بالالتزام التام ببرنامج صندوق النقد المعروف (التثبيت والتكيف الهيكلي) وهي حزمة من السياسات الاقتصادية والسياسية ذات طبيعة انكماشية تقوم على عدد من المبادئ الملزمة للدول المدينة نذكر منها[3]:

- أن تخفض قيمة عملتها المحلية وأن تحرر التجارة والمدفوعات الخارجية من القيود المفروض عليها.
- أن تتعهد بتقليل العجز في الموازنة العامة للدولة، من خلال إلغاء الدعم السلعي للضروريات.
- أن تكف الحكومة عن الاستثمار في المجالات الزراعية والصناعية. بأن يقتصر دورها فقط على إنشاء مشروعات البنية الأساسية.
- ضغط الإنفاق الحكومي العام والموجه للتعليم والصحة والرعايا الاجتماعية.
- أن تقوم الحكومة ببيع مؤسسات وشركات القطاع العام للقطاع الخاص (المحلي والأجنبي).

---

(١) المرجع السابق: ص٣٠٢.
(٢) كامل جاد: مرجع سابق،ص٦٧-٦٨.
(٣) رمزي زكي: محنة الديون وسياسات التحرير في دول العالم الثالث، دار العالم الثالث، القاهرة ١٩٩١،ص٥٢.

يلاحظ على هذه المبادئ أنها ذات طبيعة انكماشية قصيرة الأجل، الهدف منها رفع يد الدولة عن قيادة التطور الاقتصادي تاركة المجال لقوي السوق وهو أمر لازم لتطبيق المرحلة الثانية من رزمة السياسات الخاصة بالإصلاح الاقتصادي والمعروف باسم التكيف الهيكلي.

أما فيما يتعلق بالمرحلة الثانية المعروفة باسم التكيف الهيكلي فهي مرحلة ذات طبيعة طويلة الأجل وممتدة، تلتزم فيها حكومات الدول المدينة بالإذعان التام لما يتفتق عنه أذهان الاقتصاديين الغربيين فيما يتعلق بأسلوب المعالجة الاقتصادية وإدارة الأزمة.

إذ شخص صندوق النقد والبنك الدولي أزمة الديون بأنها مشكلة (إفلاس)، يقتضي معالجتها تحويل الدين النقدي إلى أصل إنتاجي في البلد المدين.ويرى خبراء البنك الدولي أنه باستطاعة الحكومات التخفف من عبء ديونها الخارجية وربما التخلص نهائيا من حالة النزيف المالي المستمر كل عام من خلال البحث عن تدابير لأقساط الدين وخدماته، لو أنها قبلت أن تبادل (تقايض) ديونها الخارجية بتملك الدائنين بعضا من الأصول الإنتاجية التي تمتلكها الحكومة (كالشركات المملوكة للقطاع العام الحكومي-مرافق أساسية كالسكك الحديدية- محطات توليد الكهرباء- شبكات الطرق- خطوط الملاحة البحرية والجوية- النقل الداخلي- التليفونات- المياه - الكهرباء..... ..الخ) [1].

وقد وقعت مصر في الفخ المنصوب لها إذ كان تنفيذ مبادئ التثبيت والتكيف الهيكلي أهم وأبرز السياسات الاقتصادية خلال عقد التسعينيات حيث وافقت الحكومة المصرية على مقايضة ديونها المالية بأصولها الإنتاجية الوطنية لأي مشتر، دولة كان أم شركات فوق القومية أو أفرادا أيا كانت جنسيتهم. إذ صدر القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ بشأن إعادة تنظيم شركات القطاع العام وأعطى مجالس الشركات القابضة حرية التصرف في بيع أصول الشركات التابعة لها[2] .

رغم خطورة المقايضة الممثلة في قيام الحكومة بمقايضة أزمتها الاقتصادية التي يمكن أن تكون مؤقتة بأزمة مستمرة ممثلة قي امتلاك الآخرين قد يكونون (شركات احتكارية فوق القومية أو أفراد أجانب غير معروفي الهوية) الأمر الذي يدفع إلى الذاكرة بيع حصة مصر في مشروع قناة السويس وما جره على مصر من مصائب .فقد ذهبت الحكومة تقود حملة إعلامية للترويج لهذه المقايضة - بتهيئة الرأي العام لقبولها من خلال صب وابل من الهجوم والنقد اللاذع على القطاع العام ومشروعاته الخاسرة وتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بأنها وراء الخسائر الفادحة التي عانى منها الاقتصاد القومي ودفعته للاقتراض .

وهي كلها معطيات تقود إلى نتيجة واحدة - تصفية القطاع العام أمر ضروري وتسليم مشروعاته للقطاع الخاص الأجنبي والمحلي. وهو ما يؤكد رضوخ وإذعان القرار المصري وتأثره بتوجهات المؤسسات الدولية (البنك الدولي) ورؤيتها خاصة فيما يتعلق بسياسات توزيع الموارد العامة والإنفاق الحكومي على قطاعات الدولة، ومنها قطاع التعليم الذي يعد من أكثر قطاعات الدولة حساسية وتأثرا وهو ما سوف نتعرض إليه بعد.

---

(١) المرجع السابق: ص٤١-٤٧.

(٢) وزارة الإعلام: الهيئة العامة للاستعلامات: الاستثمار وانطلاقة جديدة، القاهرة١٩٩٦، ص٢٣-٢٥.

الدلالات التربوية لأزمة الاقتصاد المصري:

من خلال العرض السابق لحزمة السياسات الاقتصادية التي تبنتها الحكومة منذ النصف الثاني لعقد السبعينيات وامتداده لعقد التسعينيات. فإن أهم ملامحها هو تفاقم الأزمة الاقتصادية وتعاظم تأثيرها في جميع السياسات التي اتخذتها الحكومة منذ تبني الانفتاح الاقتصادي ١٩٧٤ وانتهاء بالإذعان لتوصيات المؤسسات النقدية الدولية (صندوق النقد – البنك الدولي) بمقايضة الديون المصرية بالأصول الإنتاجية فيما عرف بسياسات الإصلاح الاقتصادي (التثبيت – التكيف الهيكلي " الخصخصة"). فالديون المصرية أصبحت بمثابة الرحم السرطاني الذي يتوالد عنه جميع المشكلات التي يعاني فيها الاقتصاد المصري. والتي تسمع آلامه في جميع قطاعات المجتمع. ومنها قطاع التعليم الذي تمثلت فيه كالآتي:-

الملامح الأساسية لأزمة النظام التعليمي:

أولاً: تراجع الإنفاق الحكومي على التعليم:

إن جوهر التكيف الهيكلي يتحدد في تعديل أولويات الإنفاق العام بإطلاق آلية السوق واستبعاد دور الدولة وتحجيمه فقط في عملية إعداد التشريعات المساعدة على جذب الاستثمارات تاركة تنظيم وتحديد أولويات الإنفاق والاستثمار واختيارات النمو للسوق. يستوي في ذلك الإنفاق على الإنتاج السلعي والإنتاج في مجال التنمية البشرية فمعيار النجاح طبقاً لآليات السوق هو العائد المباشر والآني للإنفاق عليه، بغض النظر عن الاستثمارات ذات المكون الاستراتيجي خاصة فيما يتعلق بمكون التنمية البشرية، وهي استثمارات أولي بالاهتمام والعناية رغم كونها استثمارات لا تقدم عائداً مباشراً وغير منظور في المدى القصير[١].

يعتبر الإنفاق الحكومي في مجال التنمية البشرية عامة وفي قطاع التعليم خاصة واحداً من أهم أدوات السياسة المالية تحقيقاً للوظائف الأساسية لأية دولة، والتي تتمثل في الدفاع والأمن والعدالة. وهو ما ترجم في تبني القيادة السياسية في عقد الثمانينيات لقضية تطوير التعليم وتحديثه وصدور عدد من الوثائق التي تصدت لقضية تطوير التعليم في مصر بدءاً من وثيقة تطوير وتحديث التعليم ومروراً باستراتيجية تطوير التعليم وانتهاءً بوثيقة مبارك والتعليم ١٩٩٢ ومستقبل التعليم ١٩٩٦. ورفع شعار (التعليم أمن قومي) متخذاً من التعليم قاطرة لدخول مصر القرن الحادي والعشرين وهو أمر يؤكد على الأهمية النسبية للتعليم في أجندة الأولويات الأساسية للقيادة السياسية في مصر.

إن نظرة سريعة على المخصصات المالية للإنفاق الحكومي على التعليم في مصر، توضح تصاعد الإنفاق الحكومي على التعليم خلال عقدي الثمانينيات والتسعينيات، إذ ارتفعت هذه المخصصات من حوالي ٣٣٨ مليون جنيه عام ١٩٧٩ إلى ٦٨٨ مليون جنيه عام ١٩٨٣، إلى أكثر من ١،٠٣٥ مليون جنيه عام ١٩٨٥ ثم إلى ١،٥١٢ مليون جنيه في موازنة عام ١٩٨٩/٨٨[٢]. أما في التسعينيات فقد استمر التصعيد في المخصصات الحكومية للإنفاق على التعليم في موازنة الدولة إذ نجد أن نسبة ما يخصص للإنفاق على التعليم في الموازنة

---

(١) محمد نعمان نوفل: بعض الآثار المتوقعة لسياسة التكيف الهيكلي على التعليم، القاهرة ديسمبر ١٩٩٤، ص١ (استنسل).

(٢) فؤاد حلمي: تمويل التعليم الأساسي في مصر– مرجع سابق، ص١٢٧.

العامة للدولة سنة ١٩٩٠ -١٩٩١ قد بلغ ٣،٥٦٨ مليار جنيه بنسبة ٨،٤٦% من إجمالي الموازنة العامة في الدولة نصيب التعليم قبل الجامعي منها ٥،٤% من جملة الإنفاق للموازنة العامة للدولة ونحو ٤،٥% من إجمالي الناتج المحلي. أما في عام ١٩٩١-١٩٩٢ نجد أن موازنة التعليم ٤،٠٧٠ مليار جنيه بنسبة ٧،٤٨% من موازنة الدولة ، نصيب التعليم قبل الجامعي منها ٢،٤٧١ مليار جنيه بنسبة ٤،٥% من إجمالي إنفاق الموازنة العامة للدولة[١]. أما في عام ١٩٩٤-١٩٩٥ فقد بلغ الإنفاق على التعليم ٧،٩٧٧ مليار جنيه بنسبة ١٣،٧% من إجمالي الموازنة العامة للدولة ونحو ٥،١٣% من إجمالي الناتج المحلي كان نصيب التعليم قبل الجامعي منها ٥،٦ مليار جنيه، أما في عام ١٩٩٥-١٩٩٦ فقد بلغ الإنفاق العام ١١،٢ مليار جنيه بنسبة ١٥،٦% من إجمالي الموازنة البالغة ٧٢ مليار جنيه كان نصيب التعليم قبل الجامعي منها ٦،٧٧ مليار جنيه[٢]. أما في عام ٩٧-٩٨-٩٩-٢٠٠٠ فقد بلغت موازنة التعليم ١٣،٣٠٤، ١٦،١٨٦ مليار جنيه على التوالي كان نصيب التعليم قبل الجامعي منها ٨،٧٨١، ٩،٨٣٤ مليار جنيه[٣].

أي أنه بنظرة سريعة نجد أنه خلال عقد الثمانينيات تضاعف الإنفاق الحكومي على التعليم بما يزيد عن ٤٠٠%، بينما تضاعف خلال عقد التسعينات نحو ثمانية أضعاف الزيادة في عقد الثمانينيات. وهي زيادة لا جدال في أنها ضخمة من حيث الأرقام الإحصائية، إلا أن الصورة قد تهتز وتبدو وهمية لا تعطي مؤشراً حقيقياً لتطور الخدمة التعليمية، إذا ما أخذنا في الاعتبار المعطيات التالية:-

- تدهور الأوضاع الاقتصادية للبلاد وانكشاف أوضاع مصر المالية منذ منتصف الثمانينيات وخضوع مصر لشروط وإرشادات صندوق النقد الدولي لإعادة جدولة الديون وضخ المزيد من المنح والقروض للإصلاح الاقتصادي تمهيداً للاندماج في الاقتصاد العالمي.
- تخفف الدولة من مسئوليتها فيما يتعلق بتقديم الدعم للسلع والخدمات والتوظيف، في الوقت الذي زادت فيه الأسعار نظراً لزيادة نسبة التضخم من ٨% إلى ١٩% عام ١٩٨٥[٤]. الأمر الذي أصبح معه الجنيه المصري يساوي عشرين وحدة فقط بدلاً من مائة وحدة[٥]. واستمرار هذا التدني نظراً لاستمرارية العجز في ميزان المدفوعات.
- أن نسبة ما يخصص للإنفاق على التعليم إلى إجمالي الإنفاق في الموازنة العامة عام ٨٢|١٩٨٣ لم تتعد نسبة ٤،٧% انخفضت إلى ٤،٣% في العام التالي ٨٣|١٩٨٤ وثباتها عند ٥،٣% حتى نهاية عقد الثمانينيات[٦].

أما في التسعينيات فنجد إن هناك تصعيداً في نسبة ما يخصص للتعليم من إجمالي الموازنة إذ سجلت جملة الإنفاق على التعليم في العام٩٠|١٩٩١ نحو ٣,٦ مليار جنيه بنسبة ٨،٤٦% من جملة الإنفاق بالموازنة

---

(١) المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية: تطور التربية والتعليم في ح.ع.م خلال الفترة من١٩٩٠-١٩٩٢، القاهرة ١٩٩٢، ص٨٥-٨٨.

(٢) المركز القومي للبحوث والتربوية والتنمية: تطور التربية والتعليم في ح.ع.م خلال الفترة من ١٩٩٤-١٩٩٦، القاهرة ١٩٩٦، ص٢٥-٢٦.

(٣) وزارة التربية والتعليم قطاع الكتب: مبارك والتعليم- المشروع القومي لتطوير التعليم، القاهرة، ١٩٩٩،ص١٥٠.

(٤) إبراهيم العيسوي: المأزق والمخرج -أزمة الاقتصاد المصري وسبل مواجهتها، شركة الأمل للطباعة والنشر، القاهرة ١٩٨٧، ص٤٢.

(٥) إبراهيم العيسوي: أزمة مصر الاقتصادية، مجلة الدراسات التربوية، مجـ٤، جـ١٦ عالم الكتب، القاهرة ١٩٨٩، ص٤٠.

(٦) فؤاد حلمي: تمويل التعليم الأساسي في مصر، مرجع سابق، ص١٢٧.

العامة، زيدت إلى ٧,٩٧٧ مليار جنيه في منتصف العقد عام ١٩٩٥/٩٤ بنسبة ٧ر١٣ من إجمالي موازنة الدولة ثم إلى ٢ر١١ مليار جنيه سنة ٩٦/٩٥ بنسبة ٦ر١٥ من إجمالي الموازنة ثم بلغت مع نهاية عقد التسعينات نحو ١٤ مليار جنيه بنسبة ١٧% من جملة الموازنة عام ١٩٩٩/٩٨.

- أن نصيب الأجور والمرتبات من الإنفاق الكلي قد ارتفع من ٨٥% عام ١٩٧٩ إلى نحو ٨٧% عام ١٩٨٣/٨٢، ثم إلى أكثر من ٩١، ٩٢% عامي ٨٨/٨٧، ١٩٨٩/٨٨ على التوالي[١].
- هناك تراجع نسبي ملحوظ في مخصصات الباب الأول من الموازنة العامة للتعليم، رغم الزيادة المطلقة لمخصصات هذا الباب (الباب الأول)، ففي عام ١٩٩١/٩٠ بلغت مخصصات الباب الأول نحو ١،٨٢٢ مليار جنيه مصري بنسبة ٨٠,% من جملة الموازنة، ارتفعت من حيث الشكل (الزيادة المطلقة) إلى ٢،١١٢ مليار جنيه بينما انخفضت قيمتها النسبية من الموازنة إلى ٧٨% عام ١٩٩٢/٩١. وقد استمرت النسبة المئوية للباب الأول بالنسبة للموازنة العامة للتعليم في الانخفاض رغم الزيادة المطلقة للأجور بصفة خاصة والميزانية الكلية بصفة عامة. حيث استمر الانخفاض في القيمة النسبية لمخصصات هذا الباب بموازنة التعليم رغم الزيادة المطلقة للموازنة العامة خلال هذا العقد، إذ تسجل إحصاءات الموازنة ارتفاع نصيب هذا الباب في موازنة ١٩٩٤/٩٣ إلى ٣،١٤٧ مليار جنيه بينما انخفضت نسبته في الموازنة لتسجل ٧٠% من جملة الموازنة، واستمر هذا في عام ١٩٩٥/٩٤ حيث بلغت مخصصات الباب الأول ٣,٨٣٢ مليار جنيه بنسبة ٦٨%، ثم ارتفعت المخصصات لتسجل ٤،٧٩٢ مليار جنيه بنسبة ٧١% عام ١٩٩٦/٩٥[٢]. ويفسر هذا الانخفاض في النسبة المئوية لمخصصات الباب الأول رغم زيادتها الاسمية (العددية) إلى الاهتمام بالتعليم خلال عقد التسعينات ممثلاً في زيادة مخصصات الباب (الثالث والرابع) لمواجهة زيادة الكثافة وإعادة تعمير وإصلاح ما دمره زلزال أكتوبر ١٩٩٢، فضلاً عن زيادة المعونات الموجهة لهذا الغرض.
- أن أعداد التلاميذ في مراحل التعليم قبل الجامعي في تزايد مستمر. إذ ارتفع عدد التلاميذ في العام الدراسي ١٩٨١/٨٠ من ٧،٢٥٩ مليون تلميذ إلى ٩،٥٨٤ مليون تلميذ عام ١٩٨٦/٨٥، ثم ١١ مليون تلميذ عام ١٩٩٠/٨٩[٣]. كما استمرت الزيادة في معدلات التلاميذ في التعليم قبل الجامعي في تصاعده خلال حقبة التسعينيات إذ سجلت الإحصاءات وجود ما يزيد عن ١٢،١٠١ مليون تلميذ داخل مدارس التعليم العام سنة ١٩٩٢/٩١ زادت ١٣،١٥٢ مليون تلميذ عام ١٩٩٤/٩٣ ارتفعت إلى ١٤،٥١ مليون تلميذ في العام الدراسي ١٩٩٨/٩٧[٤] ثم إلى ١٤،٣٤٧مليون تلميذ في العام الدراسي ١٩٩٩/٩٨,

أي أن هناك زيادة تقدر بـ ٢،٥ مليون طفل عن عام ١٩٩٢/٩١ بنسبة ٢١،٥%[٥]. وإن الزيادة قد تركزت في تلاميذ التعليم الأساسي حيث بلغت ١،٣٦٨ مليون طفل بنسبة ١٣،٥% عن عام ١٩٩٢/٩١.

---

(١) فؤاد حلمي: المرجع السابق، ص١٢٨.
(٢) وزارة التربية والتعليم: مشروع مبارك القومي (إنجازات التعليم في أربع أعوام) مطابع روز اليوسف، القاهرة، أكتوبر ١٩٩٥، جدول رقم ٤٨، ص٢٢٤.
(٣) فؤاد حلمي: تمويل التعليم الأساسي. مرجع سابق ص٥٨.
(٤) وزارة التربية والتعليم: الإدارة العامة للمعلومات والحاسب الآلي: إحصاءات التعليم قبل الجامعي.
(٥) وزارة التربية والتعليم: مبارك والتعليم. المشروع القومي لتطوير التعليم، مطابع روزاليوسف ، القاهرة ١٩٩٩، ص٧٤-٧٦.

وقد ساهمت تلك الزيادة غير المنضبطة في أعداد التلاميذ في ضوء قصور الموازنة إلى الإسراع يتفجر العديد من المشكلات التعليمية. حيث تأتي مشكلة الأبنية التعليمية على رأس تلك المشكلات لما لها من أثر مباشر في تفاقم المشكلات الأخرى. وهو ما سوف يتناوله البحث.

كشف التحليل السابق لمكون الإنفاق بموازنة التعليم عن التهام الباب الأول (أجور- حوافز- مكافآت) لما يزيد عن ٨٠% من إجمالي الموازنة، وأن هناك مدارس ليس لها مخصصات للإنفاق الجاري، فضلاً عن وجود العديد من المدارس ليس لها مبني خاص بها، مما أثر سلبياً على كفاءة التعليم ومستوى خريجيه. وهو ما ذهبت إليه الخطة الخمسية الثالثة ٩٢/١٩٩٣-١٩٩٧/٩٦ بأن النظام التعليمي يواجه أزمة تعليم، وهي في حقيقتها جزء من أزمة عالمية إلا إنها قد تعاظمت في مصر نظراً لظروف الوطن خلال الأربعين عاماً الماضية، وإنها قد انعكست على التعليم مدرسة ومعلماً وطالباً ومنهجاً[١]. ويمكن إجمال بعض ملامحها في:-

ثانياً: الأبنية التعليمية (الأوضاع والاحتياجات):

أدت الأهداف الطموحة للتعليم، والمطالب المتزايدة للمتعلمين وما شمل التعليم من توسع كمي إلى زيادة الضغوط على التعليم. بحيث اتسعت الهوة بين المطالب التعليمية وبين طاقات التعليم وإمكاناته في ظل استمرار ظاهرة الانفجار السكاني الذي يدفع باستمرار بأعداد متزايدة من الفئات المحتاجة للتعليم. الأمر الذي كشف عن ما يشوب العلاقة بين النظام التعليمي والزيادة السكانية من عدم اتساق وخلل بين الزيادة السكانية ونمو الإمكانات فيما يتعلق بالإمكانات الفيزيقية خاصة المباني المدرسية.

كشف تقرير وزارة التربية والتعليم عن أوضاع المدارس في نوفمبر ١٩٨٤ أن[٢]:

- إجمالي عدد المدارس بوزارة التربية والتعليم ١٦،٦٧٩ مدرسة في مختلف مراحل التعليم العام، تعمل في ١٢،٥٣٥ مبني مدرسي- أي هناك ٤،١٤٤ مدرسة ليست لها مبانٍ خاصة بها بنسبة ٣٣% من جملة المدارس مما يساعد على وجود مدارس بلا مبانٍ خاصة بها ويأتي التعليم الابتدائي على رأس القائمة. إذ يقدر نصيب التعليم الابتدائي من المدارس المحرومة من وجود مبانٍ خاصة بها ٣٠٣٨ مدرسة بنسبة ٧٣،٣١% من إجمالي العجز بالأبنية التعليمية على مستوى مراحل التعليم قبل الجامعي. يأتي بعدها التعليم الإعدادي إذ يعاني من وجود ٨٠٨ مدرسة بلا مبني خاص بها. بنسبة ١٩،٥%. أي أن التعليم الأساسي بحلقتيه يعاني من نقص في عدد الأبنية بنسبة ٩٢،٨% من جملة العجز بالتعليم قبل الجامعي. وانتشار ظاهرة المدارس ذات الفترتين والثلاث فترات دراسية، وكذلك الفصول الطائرة، ومدارس يوم الجمعة ...
- ليست جميع المباني المدرسية صالحة للعمل، فالصالح منها يقتصر على ٧٧٨٦ مبني بنسبة ٦٢% من جملة المباني. وأن هناك ١٠٦٣ مبنى مدرسياً آيلاً للسقوط ويلزم إزالته حرصاً على أرواح شاغليها، وأن هناك ٣٦٦٦ مبني مدرسياً في حاجة إلى الصيانة والترميم.
- يوجد ٤٠٠٠ مدرسة غير مزودة بالكهرباء و٨١٤ مدرسة غير مزودة بمياه الشرب الجاري كما يوجد ٤٠٢ مدرسة ينقصها المرافق الصحية.

---

(١) وزارة التخطيط: الخطة الخمسية الثالثة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ٩٢/١٩٩٣-٩٦/١٩٩٧، القاهرة إبريل ١٩٩٢، ص٢١٩.

(٢) وزارة التربية والتعليم: تقرير بشأن احتياجات الدولة من المباني المدرسية في السنوات العشر المقبلة ٨٥/١٩٨٦-٩٤/١٩٩٥، القاهرة في ١٠/٣/١٩٨٥، ص٢-٤.

- استنفذت مباني الفصول التي أضيفت إلى المدارس في السنوات الأخير معظم الأفنية والفراغات فلم يعد هناك في هذه المدارس متسع لحركة التلاميذ، أو ممارسة أي من الأنشطة والهوايات.

وقد كان للتعليم الأساسي خاصة الحلقة الابتدائية منه النصيب الأكبر من تلك الأبنية المدرسية التي لا تصلح للعمل أو تلك التي يعوزها الكثير من المرافق الأساسية.

جدول رقم (٩)

حالة الأبنية التعليمية للمدارس الرسمية والمعانة في نوفمبر ١٩٨٤[١].

المرحلة التعليمية	عدد المدارس	مدى صلاحية المبنى المدرسي			عدد المدارس غير المزودة بالتيار الكهربي	عدد المدارس غير المزودة بمياه شرب	عدد المدارس التي ينقصها المرافق الصحية
		صالح تماما	غير صالح	يحتاج لإصلاح وترميم			
الابتدائية	٩١٧٠	٥٤٢٢	٩٥٩	٢٧٨٩	٣٦٣٣	٧٢١	٣٣٥
الإعدادية	٢٢٥٤	١٥٣٨	٧٢	٦٤٤	٣٢٤	٨٣	٦٠
جملة التعليم الأساسي	١١٤٢٤	٦٩٦٠	١٠٣١	٣٤٣٣	٣٩٥٧	٨٠٤	٣٩٥
جملة التعليم قبل الجامعي	١٢٥١٥	٧٧٨٦	١٠٦٣	٣٦٦٦	٤٠٠٠	٨١٤	٤٠٢

يبين الجدول:

- أن عدد المباني الصالحة للتدريس حوالي ٥٩% من جملة المدارس في حين أن ما يحتاج إلى إصلاحات أساسية حوالي ٣٠% وإن ما يحتاج إلى هدم وإحلال ١٠%. ومن حيث مدى توافر المرافق الأساسية بالمباني المدرسية، فالجدول يشير إلى أن هناك ٤٠% من جملة المدارس تعوزها الكهرباء، ٧% يعوزها مياه نقية و٤% يعوزها مرافق صحية وصرف صحي.

أما على مستوى التعليم الإعدادي فإن ٦٨% من عدد مبانيه المدرسية صالحة، في حين ما يحتاج لإصلاح نحو ٢٨،٥% وغير الصالحة تقدر بـ٣% في حين ما يعوزه التيار الكهربي فهو ١٤،٥% وغير المزود بمياه شرب نقية ٣% .

بهذا نجد أن المدرسة الابتدائية هي أكثر مداس التعليم نصيبا من العجز والقصور في الأبنية التعليمية من حيث الكفاية والصلاحية. وهنا يكمن الخطر، نظرا لما لهذه المدرسة من طبيعة خاصة تتعلق بأهدافها ودورها الأساسي في غرس المبادئ الأساسية لتشكيل المواطن المرغوب فيه.

وقد قدر التقرير القيمة الإجمالية التقديرية للإصلاحات المطلوبة للأبنية التعليمية الخاصة بالتعليم الابتدائي بنحو ١٧٨ مليون جنيه، والتعليم الإعدادي بنحو ٢٢،٤ مليون جنيه طبقا لأسعار ١٩٨٤.

كما قامت الوزارة بإعداد خطة عشرية للمباني المدرسية للتعليم قبل الجامعي. ٨٥| ١٩٨٦- ٩٤| ١٩٩٥ يذكر منها .

---

(١) وزارة التربية والتعليم: الإدارة العامة للإحصاء والحاسب الآلي: إحصاء المباني المدرسية في نوفمبر ١٩٨٤، القاهرة، ١٩٨٥.

- أنه قد تم تحديد حاجة التعليم الابتدائي خلال سنوات الخطة من المدارس الجديدة ومدارس الإحلال نحو٣٧٥٧ مدرسة، ولإلغاء الفترات نحو ٢٥٠٠ مدرسة أي أن التعليم الابتدائي في حاجة إلى ٦٢٥٧ مدرسة. بتكلفة إجمالية طبقاً لأسعار ١٩٨٤ بنحو ١٠٠١ مليون جنيه.

كما قدرت احتياجات التعليم الإعدادي خلال سنوات الخطة من المباني المدرسية (مدارس جديدة وإحلال) بنحو ٢٣٢٦ مدرسة ونحو ٥٠٠ مدرسة (لإلغاء الفترات الدراسية) أي أن التعليم الإعدادي في حاجة إلى ٢٨٢٦ مدرسة جديدة للوصول لليوم الكامل وإلغاء الفترات وخفض معدل الكثافة. أي بتكلفة إجمالية نحو ٦٩٨ مليون جنيه[١].

وقد قامت وزارة التربية والتعليم ببذل المزيد من الجهد بهدف الوصول بالأبنية المدرسية خاصة بالتعليم الأساسي إلى المستوى اللائق. بغية تحقيق هذا النوع من التعليم لأهدافه المنشودة، ففي إطار الخطة الخمسية ٨٢/١٩٨٣-٨٦/١٩٨٧ خصص لقطاع التربية والتعليم مبلغ ٥١٠مليون جنيه بالإضافة إلى ١٨،٩ مليون جنيه لدعم مشروع مباني التعليم الأساسي بالمحافظات والذي يموله بنك الاستثمار، فضلاً عن تخصيص الوزارة نحو ٨٥% من جملة الاعتمادات بالباب الثالث والبالغ قيمتها في سنوات الخطة نحو ٣،٩٥٨،٧٥٠،٠٠٦ مليون جنيه لمشروع المباني المدرسية[٢]. وهو أمر قد ساعد على إنشاء المئات من المدارس إلا أن معدل الزيادة في الطلب على التعليم، والرغبة في الاستفادة من هذه الخدمة التعليمية في ظل الرغبة الصادقة في نشر التعليم وتعميمه بالمجان، جعلنا لا نشعر كثيراً بالجهود المبذولة وهو ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (١٠)

تطور أعداد المدارس والفصول والتلاميذ من ١٩٨١ | ١٩٨٢- ٨٩ | ١٩٩٠[٣]

السنوات	المرحلة التعليمية	ابتدائي	إعدادي	الجملة
١٩٨١-١٩٨٢	مدارس	١١٥٨٢	٢٢٩٧	١٣٨٧٩
	فصول	١١٧٤٦٠	٤٠٣٦٠	١٥٧٨٢٠
	تلاميذ	٤٧٤٨٤١٤	١٦٥٢٩٤٩	٦٤٠١٣٦٣
١٩٨٣-١٩٨٤	مدارس	١٢٢٥٧	٢٥٣١	١٤٧٨٨
	فصول	١٢٥٧٧٨	٤٥١٨٦	١٧٠٩٦٤
	تلاميذ	٥٣٤٩٥٧٩	١٨٩٤٤١٩	٧٢٤٣٩٩٨
١٩٨٥-١٩٨٦	مدارس	١٣١٢٣	٢٨٧٠	١٥٩٩٣
	فصول	١٣٦٦٤٩	٤١٤٥٤	١٧٨١٠٣
	تلاميذ	٦٠٠٢٨٥٠	٢١٣٥٠٠٧	٨١١٧٨٥٧
١٩٨٧-١٩٨٨	مدارس	١٤٠٠٦	٣٣٤٨	١٧٣٥٤
	فصول	١٤٨٩٤٣	٥٧١٣١	٢٠٦٠٧٤
	تلاميذ	٦٦٣١٢٦٥	٢٤٤٧٠٦٥	٩٠٧٨٣٣٠
١٩٨٩-١٩٩٠	مدارس	١٤٧٦٧	٥٧٢٦ منهم ١٦٣٦ قسم	٢٠٤٩٣
	فصول	١٤٢١١٧	٧٨٧٨٤	٢٢٠٩٠١
	تلاميذ	٦١٥٥١٠٠	٣٤١٢٨٦٧	٩٥٦٧٩٦٧

(١) وزارة التربية والتعليم: مكتب الوزير: تقرير بشأن احتياجات الدولة من المباني المدرسية في السنوات العشر المقبلة ٨٥/١٩٨٦- ٩٤/١٩٩٥، القاهرة، مارس ١٩٨٥، مرفق رقم ٥.

(٢) المركز القومي للبحوث التربوية: تطور التربية والتعليم في ح.م.ع خلال الفترة من ٨٤. القاهرة ١٩٨٦، ص٣٠، ص١٦١-١٦٣.

(٣) المركز القومي للبحوث التربوية: تقارير تطور التربية والتعليم في جمهورية مصر العربية خلال الفترة من ٨١/١٩٨٢ وحتى ٨٨/١٩٩٠، القاهرة من ٨٢-١٩٩٠.

يبين الجدول السابق أن عقد الثمانينات قد شهد زيادة ملحوظة في عدد المدارس وفصول التعليم الأساسي.

إذ بلغ عدد مدارس الحلقة الابتدائية في العام الدراسي ٨٥/١٩٨٦- ١٣١٢٣ مدرسة، تضم نحو ١٣٦٦٤٩ فصلا دراسيا بزيادة مقدارها ١٩١٨٩ فصلا عن سنة ١٩٨١ بنسبة ١٦%. كما بلغ عدد الفصول في العام الدراسي ٨٧/١٩٨٨ إلى ١٤٨٩٤٣ فصلا بزيادة مقدارها ٣١٤٨٣ فصلا عن عام ٨١/١٩٨٢ بنسبة ٢٧%، بينما انخفضت في العام الدراسي ٨٩/١٩٩٠ نظرا لخفض السلم التعليمي من الحلقة الابتدائية من ست سنوات إلى خمس سنوات.

أما على مستوى الحلقة الإعدادية فهناك زيادة مماثلة، إذ بلغ عدد مدارس التعليم الإعدادي في العام الدراسي ٨٥/١٩٨٦- ٢٨٧٠ مدرسة تضم ٤١٤٥٤ فصلا دراسيا بزيادة مقدارها ١٠٩٤ فصلا دراسيا عن سنة ١٩٨١ بنسبة ٢٧%. كما بلغ عدد فصول الإعدادي في العام الدراسي ٨٧/١٩٨٨- ٥٧١٣١ فصلا بزيادة ١٦٧٧١ فصلا بنسبة ٤٢% عن العام الدراسي ١٩٨١. كما زادت فصول الإعدادي في العام الدراسي ٨٩/١٩٩٠ عن عام ٨٧/١٩٨٨ بنحو ٢١٦٥٣ فصلا نظرا لالتحاق الفوج المزدوج من الصف الخامس والسادس معا بالتعليم الإعدادي. بذا يكون جملة الزيادة بفصول التعليم الأساسي بحلقتيه في العام الدراسي ٨٩/١٩٩٠قد بلغت ٦٣٠٨١ فصلا عن عام ٨١/١٩٨٢ بنسبة ٤٠%.

بذا يتضح أن هناك جهدا قد بذل بغية تحسين العملية التعليمية خاصة فيما يتعلق بالجانب الفيزيقي بالأبنية المدرسية ومدى كفايتها وكفاءتها إلا أن الإحساس بهذا التحسن والجهد المبذول يحول دونه على الجانب الآخر السياق الديموجرافي، إذ نجد أن هناك زيادة سكانية غير منضبطة تفوق مثيلتها في معظم بلدان العالم، حيث استقرت عند متوسط ٢،٥% منذ الخمسينات وحتى بداية الثمانينات ليرتفع إلى ٣% ثم تعاود الانخفاض ليصل إلى ٢،١%سنة ١٩٩٦[١].

وقد أدت هذه الزيادة فيما أدت إليه إلى زيادة الطلب على التعلم في ظل التزام الدولة بمجانيته وتوفيره بمراحله المختلفة، فارتفع عدد المقبولين في كل فئات السن والمراحل التعليمية المقابلة له. فعلى سبيل المثال ارتفع أعداد المسجلين بالتعليم الابتدائي الرسمي (الإلزامي آنذاك) خلال عقد السبعينات ارتفاعا ملحوظا من ٣،٦٧٦ طفلا عام ٧٠/ ١٩٧١ إلى ٤،٥٤٨ مليون طفل عام ٧٩/١٩٨٠ بمعدل زيادة إجمالية ٢٣% أي بمعدل ٢،٣% سنويا[٢].

ثم واصلت هذه الأعداد زيادتها اللوغاريتمية لتصل عام ٨٩/١٩٩٠ إلى ٦،١٥٥ مليون طفلا بمعدل زيادة ٥٣،٦% عن سنة الأساس ١٩٧١. كما زاد عدد تلاميذ الإعدادي خلال عقد الثمانينيات فقط إلى ٣،٤١٢ مليون طفل بزيادة ١٠٦،٥% عن سنة ١٩٨١. وهي زيادة تبين مدى الانفجار في أعداد التلاميذ ليس فقط على مستوى التعليم الأساسي بل على مستوى المراحل التعليمية المختلفة.

ورغم هذه الزيادة في أعداد التلاميذ – إلا أننا لم نصل بعد إلى الاستيعاب الكامل ١٠٠% في التعليم الأساسي رغم ادعاءات الوثائق الرسمية بوصول الاستيعاب إلى ٩٧% عام ٨٩/ ١٩٩٠. فأعداد المسجلين في الحلقة الابتدائية عام ٨٨/١٩٨٩ والذي بلغ نحو ٧ مليون طفل، لا تزيد نسبتهم عمن هم في نفس الفئة العمرية

---

(١) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: الكتاب الإحصائي السنوي ١٩٩١-١٩٩٦، القاهرة يونية ١٩٩٧،ص٩.

(٢) فؤاد حلمي: تمويل التعليم الأساسي، مرجع سابق، ص٧٩-٨١.

(٦-١١ سنة) عن ٩٠% غافلة عوامل الهدر كالتسرب والرسوب، كما أن نسبة الاستيعاب من جملة التعليم الأساسي وصلت إلى ٨٤% من جملة الموجود في الفئة العمرية المقابلة ٦-١٤ سنة، فضلا عن التحيز النسبي للذكور-إذ أن المسجلين بالتعليم الأساسي من الذكور يربو على ٥،٢٣٤ مليون تلميذ بمعدل ٩١،٧٧% من جملة الذكور بنفس الفئة العمرية، في حين بلغ عدد الإناث ٤،١٠٥ تلميذ بمعدل ٧٦،٣٤%من جملة الإناث في نفس الفئة العمرية [١].

الأمر الذي يؤكد استمرار تأثير الآثار السلبية للانفجار السكاني رغم المجهودات المبذولة في هذا الشأن. إذ صدر عن وزارة التعليم في نهاية عقد الثمانينيات تقرير آخر عن الأبنية التعليمية وأحوالها .

جدول رقم (١١)

حالة الأبنية التعليمية في نوفمبر ١٩٨٨ / ١٩٨٩ [٢]

المرحلة التعليمية	جملة عدد المباني	الغرض من تشييد المبنى		ملكية المبنى		صلاحية المبنى			التيار الكهربائي	
		شيد لمدرسة	لغرض آخر	ملك الدولة	مستأجر جزئيا أو كليا	صالح تماما	غير صالح	يحتاج إصلاح	مزود بتيار	غير مزود
ابتدائي	١٠٩٧١	٩٠٣٦	١٩٣٥	٧٤٠١	٣٥٧٠	٧٠٤٤	٩٠٥	٣٠٢٢	٧٧٢٢	٣٢٤٩
إعدادي	٣١٣٥	٢٩٤٢	٢١١	٢٦٩١	٤٦٢	٢٣١٨	٧٠	٧٦٥	٢٦٧١	٤٨٢
الجملة	١٤١٢٤	١١٩٧٨	٢١٤٦	١٠٠٩٢	٤٠٣٢	٩٣٦٢	٩٧٥	٣٧٨٧	١٠٣٩٣	٣٧٣١

المرحلة التعليمية	مياه الشرب			مرافق صحية			هل توجد مكتبة		الأفنية المدرسية		
	من مرفق المياه	مصادر أخرى صالحة	مصادر غير صالحة	صالحة وكافية	صالحة وغير كافية	غير صالحة	لا توجد	نعم	لا	كفاية	غير كافية	لا يوجد
ابتدائي	٨٤١٩	١٧٣٢	٨٢٠	٦١٤٨	٢٩٥٦	١٤٦٦	٤٠١	١٨٧٢	٩٠٩٩	٦٩٣٩	٢٦٧٨	١٣٥٤
إعدادي	٢٧٨٣	٢٥٤	١١٦	٢٠٢١	٧٧٩	٢٦٤	٨٩	٢٤٥٥	٦٩٨	٢٢٤٠	٧٧٧	١٣٦
الجملة	١١٢٠٢	١٩٨٦	٩٣٦	٨١٦٩	٣٧٣٥	١٧٣٠	٤٩٠	٤٣٢٧	٩٧٩٧	٩١٧٩	٣٤٥٥	١٤٩٠

يشير التقرير إلى استمرار حالة العجز ليس فقط في تدبير الموارد المالية اللازمة لبناء المدارس الجديدة لمواجهة الانفجار في أعداد التلاميذ ، بل أيضاً عن توفر الاعتمادات الكافية لصيانة الأبنية التعليمية القائمة بالفعل واستكمال ما ينقصها من مرافق أساسية . إذ يلاحظ:

- أن هناك مباني مدرسية قائمة قد شيدت لغرض أخر غير المدرسة وعددها ٢١٤٦ مبنى بنسبة ١٥% من جملة المباني المدرسية ، وأن النصيب الأكبر ١٨% كان للتعليم الابتدائي .
- أن نسبة المباني المدرسية الصالحة بالتعليم الأساسي يصل عددها إلى ٩٣٦٢ مبنى مدرسي بنسبة ٦٦% وأن ما يحتاج إلى إصلاحات يقدر ٤٧٦٢ مبنى بنسبة ٣٤% ، وأن نصيب التعليم الابتدائي منها ٣٩٢٧ مبنى مدرسي بنسبة ٣٦% من جملة مباني الحلقة الأولى .
- أن عدد المباني المدرسية التي تعوزها مياه الشرب النقية والمرافق الصحية فيصل عددها إلى ٣١٥٦ مبنى مدرسياً بنسبة ٢٢،٥ % نصيب الحلقة الأولى منها ٢٦٨٧ بنسبة ٢٤،٥%.

---

(١) فؤاد حلمي: المرجع السابق، ص٧٩-٨١.

(٢) وزارة التربية والتعليم: الإدارة العامة للإحصاء والحاسب الآلي: إحصاء المباني المدرسية، نوفمبر ١٩٨٨/١٩٨٩، القاهرة، ١٩٩٠.

– أما بالنسبة للأفنية المدرسية وكفايتها ، فعدد الأبنية التي تعاني من عدم كفاية الأفنية ٣٤٥٥ مبنى بنسبة ٢٤،٥% نصيب التعليم الابتدائي منها ٢٤،٥% أما التي يعوزها الأفنية تماماً بالحلقة الابتدائية فتقدر ب١٢% وبذلك تتصدر المدرسة الابتدائية قائمة المباني المدرسية التي يعوزها الأفنية المدرسية ، ويقدر عددها ٤٠٣٢ مبنى مدرسياً في حاجة إلى أفنية بنسبة ٣٦،٧٥ %

– أما بالنسبة لتوافر المكتبات المدرسية فنجد هناك عدم اكتراث بوجودها . فعدد المباني المدرسية التي ينقصها حجرة للمكتبة المدرسية بقدر ٩٧٩٧ مبني مدرسياً بنسبة ٦٩% نصيب المدرسة الابتدائية منها ٩٠٩٩ بنسبة ٨٣%.

بذا يتضح أن الأزمة الاقتصادية التي اجتاحت البلاد في عقد الثمانينيات مع تزايد الانفجار السكاني والزيادة غير المنضبطة والتي وصلت إلى ٣% قد تعدت أزمة المؤسسة التعليمية في كونها أزمة نقص موارد مالية أو بعض أبنية إلى أزمة أكبر، وهي أزمة المواطن المصري وتكوينه وإعداده. إذ يشير التقرير إلى تركيز العجز في التعليم الأساسي الإلزامي خاصة الحلقة الأولي (المدرسة الابتدائية) وهي المدرسة الأم التي تستقبل الطفل لأول مرة بعيداً عن أحضان أسرته وهي المدرسة الموكول لها وضع اللبنات الأولي لتحقيق الأهداف الأساسية للتعليم. وهو إعداد المواطن الصالح جسمياً وعقلياً ونفسياً.....إلخ.

كان لاستمرار تلك الأوضاع المتردية للأبنية المدرسية منذ بداية السبعينيات واستمرارها في ظل استمرار أزمة الديون المصرفية واستفحالها خلال عقد الثمانينيات في الوقت الذي زادت فيه أعداد التلاميذ ممن هم في سن الإلزام في ظل تعهد الدولة بإلزامية التعليم الابتدائي والتزامها بتوفيره إن استفحلت أزمة الأبنية التعليمية خاصة وأن ١٨% من المباني المدرسية للتعليم الابتدائي قد أنشئت لأغراض أخري غير أن تكون مدارس. مما اضطر الوزارة إلى استمرار الأخذ بأسلوب زيادة الكثافة داخل الفصل حتى وصلت إلى أكثر من ٤٥ طفلاً في المتوسط للفصل الواحد، بل تعدت إلى أكثر من ٧٠ طفلاً بالفصل، كما لجأت إلى استخدام العديد من المباني المدرسية خاصة مبان التعليم الأساسي لأكثر من فترة دراسية.

جدول رقم (١٢)

أعداد المدارس والفصول والتلاميذ بالتعليم الأساسي طبقاً للفترات الدراسية للعام المدرسي ١٩٩٠/٨٩[1]

الفترة الدراسية	الحلقة الأولى من التعليم الأساسي (المدرسة الابتدائية)					الحلقة الثانية من التعليم الأساسي (المدرسة الإعدادية)				
	مدارس وأقسام	فصول	تلاميذ	تعمل بمبناها	تعمل بغير مبناها	مدارس وأقسام	فصول	تلاميذ	تعمل بمبناها	تعمل بغير مبناها
نظام اليوم الكامل	٥١٠٧	٤٢٣٧٠	١٦٩٨٧٠٢	٥٠٢٨	٧٩	١٤٩٤	١٧٠١٨	٧٠١٤٦٢	١٢١٤	٢٨٠
صباحية ولا يشغل فصولها مدرسة أخرى	١٨٥١	١٦٨٩٥	٧١٥٤٠٨	١٨١١	٤٠	٦٢٨	٦٩٠٧	٢٩٣٧٢٦	٥٤٢	٨٦
صباحية ويشغل فصولها مدرسة أخرى	٣٢٢٦	٣٤٧٨٩	١٥٨٧٣٣٩	٢٨٥٠	٣٧٦	٩٤٤	١٣١٧٥	٥٩٨٨٦١	٥٦٤	٣٨٠

(١) وزارة التربية والتعليم: الإدارة العامة للإحصاء والحاسب الآلي. إحصاء المباني المدرسية، نوفمبر ١٩٨٨/٨٩، القاهرة ١٩٩٠.

الفترة الدراسية	الحلقة الأولى من التعليم الأساسي (المدرسة الابتدائية)					الحلقة الثانية من التعليم الأساسي (المدرسة الإعدادية)				
	مدارس وأقسام	فصول	تلاميذ	تعمل بمبناها	تعمل بغير مبناها	مدارس وأقسام	فصول	تلاميذ	تعمل بمبناها	تعمل بغير مبناها
مسائية فترة ثانية	٣٢٥٧	٣٤٤٧٦	١٥٦٨١٥٦	٣٦٨	٢٨٨٩	١١٢١	١٤٨٧٤	٦٥٧٢٥٧	١٢٣	٩٩٨
مسائية فترة ثالثة	٦٧	١٣١٢	٧٥٩٣٩	٢	٦٥	١٦	٣٠٥	١٤٠٣٦	-	١٦

يكشف الإحصاء الصادر عن وزارة التعليم عن زيادة توجه المؤسسة التعليمية تحت ضغوط ندرة الميزانية وعجز الأبنية في مواجهة زيادة أعداد الملزمين إلى مزيد من اللجوء نحو تشغيل المباني المدرسية لأكثر من فترة دراسية. إذ هناك ١٢٩٨٤٢ فصلاً دراسياً بنسبة ٣٠% من جملة فصول الحلقة الابتدائية يعمل لأكثر من فترة دراسية، وعلى مستوى المدرسة الإعدادية فإن هناك ١٥١٧٩ فصلاً دراسياً، يعمل لأكثر من فترة دراسية بنسبة ٢٩% فضلاً عن زيادة عدد المدارس التي ليس لها مبني. وهي مدارس الفترة الثانية والثالثة.

وقد أدى هذا الوضع فيما أدى إلى جانب الأوضاع السابقة- إلى نقص زمن التدريس بحيث تحولت مدة التسع سنوات إلى أربع سنوات ونصف في المدارس التي تعمل فترتين، وإلى ثلاث سنوات فقط في المدارس التي تعمل ثلاث فترات[١].

أما عقد التسعينيات فلم يكن بأفضل من سابقه، فيما يتعلق بشأن الأبنية التعليمية وكفاءتها. فرغم إطلاق القيادة السياسية لشعار " التعليم أمن قومي " للدلالة على الأهمية النسبية للتعليم، إلا أن الواقع يكشف عن تواضع أهمية التعليم في أجندة الأولويات لدي القيادة السياسية وهو ما يؤكده التخصيص المتواضع لميزانية التعليم.

في ضوء ما سبق عرضه من استمرار الأزمة الاقتصادية وتخفف الدولة من مسئولياتها الاجتماعية، وتقليص الإنفاق العام. واستمرار انخفاض القيمة الشرائية للعملة المصرية أصبحت موازنة التعليم قبل الجامعي في سنة ١٩٩١/٩٠ والبالغة ٢،٢٩٦ مليار جنيه تمثل ضعفي موازنة عام ١٩٨٦/٨٥ والبالغة ١،٠٣٥ مليار جنيه من حيث الشكل فقط، أما ميزانية التعليم عام ١٩٩٩/٩٨ والبالغة نحو ٩،٨٠٠ مليار جنيه تمثل خمسة أضعاف ميزانية عام ١١٩١/٩٠ من حيث الشكل أما من حيث قيمتها الشرائية فهي تعادل ميزانية ١٩٩١/٩٠ مع افتراض ثبات الأسعار عند قيمتها الفعلية عام ١٩٨٦/٨٥ مع استبعاد العديد من المتغيرات مثل زيادة عدد العاملين بالتعليم وارتفاع مخصصات المرتبات والحوافز (باب أول) التي التهمت فقط في موازنة عام ١٩٩٦/٩٥ -٤،٨ مليار جنيه (أي ضعف موازنة التعليم عام ١٩٩١/٩٠، وأربعة أضعاف موازنة ١٩٨٦/٨٥).

تشير الإحصاءات الصادرة عن وزارة التعليم بوجود تصعيد مستمر في أعداد التلاميذ في مراحل التعليم قبل الجامعي خاصة التعليم الأساسي. إذ زاد عدد التلاميذ بمراحل التعليم قبل الجامعي من ٧،٦٦٧،٧٧٨ مليون تلميذ سنة ١٩٨٢/٨١ منهم ٦،٤٠١،٣٦٣ تلميذا بالتعليم الأساسي إلى نحو ١١،٨٣٧،٢٦٤ مليون تلميذ منهم ١٠،٥٩٨،١٩٩ مليون تلميذ عام ١٩٩١/٩٠[٢]. ثم إلى ١٣،٩٢٣،٨٤٥ مليون تلميذ سنة ١٩٩٦/٩٥ منهم ١١،٠١٠،٢٧٧ مليون تلميذ بالتعليم الأساسي[٣]. ثم إلى ١٤،٣٤٧،٣٨٦ مليون تلميذ عام ١٩٩٩/٩٨ منهم

---

(١) وزارة التربية والتعليم: تطوير التعليم في مصر. سياسته واستراتيجيته وخطة تنفيذه، القاهرة، ١٩٨٩، ص١٢٩.

(٢) تقرير تطور التربية والتعليم سنة ١٩٩٢/٩٠،ص٥.

(٣) تطور التربية والتعليم.

obeikandi.com

١٢،٤٧٢،٤٥٠ تلميذ بالتعليم الأساسي[١]. بزيادة قدرها ١٨٧% عن عام الأساس ٨١/١٩٨٢، ١٢١% عن عام ٩٠/١٩٩١.

وقد أدت هذه الزيادة غير المنضبطة في أعداد التلاميذ فضلاً عما أحدثه زلزال أكتوبر ١٩٩٢ من تهدم وتصدع مئات من الأبنية المدرسية- أن أصبحت الاعتمادات المالية للتعليم- خاصة ما خصص منها للأبنية التعليمية، ما زالت قاصرة رغم زيادتها عن ملاحقة الزيادة في أعداد التلاميذ وكذلك ارتفاع الأسعار.

وقد انعكست تلك المتغيرات جميعاً على أوضاع الأبنية التعليمية فساءت أحوالها وإمكاناتها، فقدت القدرة ليس فقط على استيعاب من هم في سن الإلزام، بل إنها فقدت القدرة على تقديم خدمة تعليمية جيدة، مما جعلها أقرب لمناطق إيواء منها لأبنية تعليمية. إذ جاء على لسان السيد وزير التعليم (أن عدد المدارس في مصر نحو ٢٥،٠٠٠ مدرسة، وإن أكثر من نصف هذه المدارس لا يصلح بكل المقاييس للحفاظ على الحد الأدنى للكرامة الإنسانية، فآلاف المدارس ليس بها دورات مياه، وآلاف المدارس آيلة للسقوط، وآلاف المدارس دون نوافذ وأبواب، وآلاف المدارس في حاجة ماسة إلى المعامل والمكتبات، وآلاف أخري يعوزها أماكن لممارسة الأنشطة. الأمر الذي جعلها في النهاية بمثابة أماكن إيواء سيئة أقرب منها لمؤسسات تعليمية وتربوية. وهو ما حدا بالأطفال إلى تركها أحياناً، وبأسرهم إلى التقاعس عن إرسال أبنائهم)[٢].

وقد قدرت احتياجات التعليم للأبنية في عام ٢٠٠٢ بنحو ١٩،٩٤٧ مدرسة بياناتها على النحو التالي[٣]:

- لمواجهة الزيادة السكانية ٣٦٨٦ مدرسة.
- لمواجهة تعدد الفترات الدراسية ٥٤٠٨ مدرسة.
- لمواجهة الكثافة في الفصول ١١٩١ مدرسة.
- لإحلال مدارس ٥١٨٠ مدرسة.
- لمواجهة المتسربين ٤٤٨٢ مدرسة.

فضلاً عن الحاجة إلى منشآت للفراغات التعليمية والمرافق اللازمة لاستكمال المدارس القائمة من معامل وورش- ومكتبات- غرف كمبيوتر- مرافق صحية- كهرباء. وقد قامت هيئة الأبنية التعليمية يوضع خططها لبناء ٧٥٠٠ مدرسة جديدة خلال خطتها الخمسية ٩٢/٩٣ -١٩٩٧/٩٦ بواقع ١٥٠٠ مدرسة جديدة كل عام، كما وضعت خطة أخري لأعمال التجديد والصيانة بمعدل ترميم وتجديد ٣٠٠٠ مدرسة سنوياً، حيث تم تجديد ٧٥٠٠ مدرسة بتكلفة نحو ٣٠٠ مليون جنيه خلال عام ٩١/٩٢، ٩٢/١٩٩٣.

بهذا نجد أن أزمة الأبنية التعليمية _ ليست نتاج عقدي الثمانينات والتسعينات من هذا القرن. إنما هي نتاج ترحيل عملية التنمية في قطاعات عدة نظراً لتعبئة كافة موارد البلاد من أجل المجهود العسكري إثر هزيمة ١٩٦٧ إلا أن مشكلة الأبنية التعليمية كانت أكثر المشكلات تسميعاً إثر انتهاء حرب التحرير في أكتوبر ١٩٧٣- إذ كان الأمل يحدو الكثيرين في قيام الدولة برصد الميزانيات الضخمة لإصلاح أحوال التعليم، خاصة فيما يتعلق

---

(١) وزارة التربية والتعليم- قطاع الكتب، مبارك والتعليم- المشروع القومي لتطوير التعليم، القاهرة ١٩٩٩، ص٧٤-٧٥.

(٢) وزارة التربية والتعليم: قطاع الكتب إنجازات التعليم في أربع أعوام- مشروع مبارك القومي، القاهرة ١٩٩٥. ص١١٧.

(٣) المرجع السابق: ص١١٨.

بالأبنية. وهي الأحلام التي عززها الخطاب الرسمي فيما يتعلق بشأن التعليم وأهميته وكذلك المؤتمرات القومية بدءاً من مؤتمر التعليم في الدولة المصرية وانتهاء بمؤتمر إعداد المعلم سنة ١٩٩٦.

إلا أن الأزمات الاقتصادية العالمية ووقوع البلاد في فخ الديون وغيرها جعل ما يرصد للتعليم من ميزانية الدولة لا يعبر حقيقة عما تطلقه من أهمية نسبية للتعليم وما تعلقه عليه من دور في إنهاء حالة التخلف التكنولوجي والولوج بالبلاد إلى القرن الحادي والعشرين.

ثالثاً: تخفيض سنوات الدراسة:

كشف التحليل السابق لأوضاع الأبنية التعليمية – عن أن هناك أزمة حقيقية تواجه النظام التعليمي وإنها قد ألقت بظلالها على جميع أركان العملية التعليمية – وأشاعت جواً من الإحباط ليس فقط داخل المؤسسة التعليمية وإنما خارج سياجها.

وحقيقة الأمر أن هذه الأزمة ليست وليدة الثمانينات واحتدام الأزمة الاقتصادية وندرة الموارد المالية فقط وإنما تمتد جذورها إلى عقد الخمسينات والستينات ، حيث أستخدم النظام السياسي آنذاك التعليم كآلية لاكتساب شعبية واستقطاب الطبقة المتوسطة والشعبية، فتحولت المجانية إلى التزام سياسي أعلى وذلك بالنص عليها في الدساتير المصرية المتعاقبة منذ ١٩٥٦[١] ،كما تضمنت السياسة التعليمية آن ذاك تلك المبادئ [٢]:

- إقرار مبدأ إلزام التعليم لجميع الأطفال ليكونوا مواطنين صالحين قادرين على أن يضطلعوا بمسئولياتهم الفردية والاجتماعية .
- إقرار مبدأ مجانية التعليم لإزالة العائق المادي الذي يحول بين أبناء الفقراء والتحاقهم بالتعليم.
- توحيد أنواع المدارس بهذه المرحلة للتسوية بين أبناء الشعب جميعاً للقضاء على ازدواجية التعليم في مرحلته الأولي. وتنفيذاً لتلك السياسات، قامت وزارة التعليم بإنشاء مؤسسة خاصة بالأبنية التعليمية، لإقامة المدارس والفصول لاستقبال الأعداد المتزايدة من التلاميذ (بناء مدرستين كل ٣ أيام)[٣]. كما زادت المخصصات المالية للتعليم خاصة الابتدائي، حيث زادت مخصصات التعليم الابتدائي في إطار مشروع الخمس سنوات ٥٦/١٩٥٧-٦٠/١٩٦١ من ١١،٨١٢ مليون جنيه إلى ١٨،٥٠٠ مليون، الأمر الذي زاد معه عدد المقيدين بالتعليم الابتدائي من ١،٣٩٢،٧٤١ إلى ٢،٤٥١،٨١٦ مليون تلميذ سنة ١٩٥٩[٤]. إلا أن الأمور لم تسر سيراً حسناً كما كان مخططاً. إذ جاءت نكسة ١٩٦٧ كما سبق عرضه محطمة كل الآمال ففقدت مصر مصادر دخلها الأربعة الرئيسية، فضلاً عن تهجير مليون شخص من سكان مدن القناة، وتعثرت خطط التنمية وألغيت الخطة الخمسية الثانية وكذلك ألغيت مؤسسة الأبنية التعليمية، وتوقفت حركة الإنشاءات بمرفق التعليم. حيث عالج النظام هذا الوضع بمزيد من المسكنات ممثلة في زيادة الكثافة، وتعدد الفترات الدراسية والفصول الطائرة.....الخ.

---

(١) انظر الدستور، مادة ١٨، ٢١.
(٢) وزارة التربية والتعليم: قانون رقم ٢١٣ لسنة ١٩٥٦ بشأن التعليم الابتدائي الباب الأول مادة ٢،١.
(٣) وزارة التربية والتعليم: تطوير التعليم في مصر سياسية واستراتيجية وخطط تنفيذية، ط٢، القاهرة ١٩٨٩، ص١٢٦.
(٤) شكري عباس حلمي: التعليم الابتدائي في مصر تطوره وأبعاده الثقافية واقعة ومستقبلة، مطبعة الحضارة العربية، القاهرة ١٩٨٧، ص٣٣-٣٤.

وقد استمرت سياسة الالتزام بمجانية التعليم وإلزاميته، مع التضحية بالكيف طوال عقد الستينات والسبعينات.

ومع منتصف السبعينات، وتبني النظام مفهوماً جديداً للدولة (دولة المؤسسات) ورفع شعار (الديمقراطية الليبرالية) عوضاً عن ديمقراطية الستينات (ديمقراطية تحالف قوي الشعب) أن سمح بهامش من الحرية. ومهاجمة رموز الحقبة السابقة وكان للنظام التعليمي النصيب الأكبر بحكم طبيعته والآمال الملقاة عليه، وما وصلت إليه أوضاعه. متهمة إياه بكل الموبيقات التي يعاني منها المجتمع المصري، بدءاً من جمود مناهجه وعزلتها، وتخلف أساليبه، وانتهاء بفشله في تحقيق التنمية الشاملة للمجتمع المصري. فالتعليم لم ينجح في تغيير واقع المجتمع ودفعه على طريق التنمية الشاملة. فالتعليم بتنظيمه ومحتواه وطموحاته على شتي المستويات. ما زال مشدوداً إلى أنماط الحياة في الوادي، غير قادر على أن يمد بصره إلى تحدي التخوم والصحراء والجبال خارج الوادي[1]، وإنه المسئول الأول عن زيادة معدلات البطالة وتكدس خريجيه في طوابير الانتظار للقوي العاملة، لأن ما قدمه لهم لا يوفر الحد الأدنى من الخبرات والمعارف والمهارات التي تسمح لهم بالدخول إلى سوق العمل كمواطنين منتجين، لاتساع الفجوة بين المطالب التعليمية والإمكانات المحدودة وبين احتياجات سوق العمل من تخصصات إلى نوعية جديدة وعالية الكفاءة من ناحية ثانية، وبين إمكاناتها المحدودة في مجاراة التكنولوجيا المتطورة الموجودة خارج أسوارها واقتنائها. الأمر الذي جعلها متخلفة ومغلقة على نفسها غير قادرة على مجاراة سوق العمل خارج أسوارها[2].

وهنا فقط وفي إطار العمل على تخفيف الضغوط على النظام السياسي. كما سبق القول تتقدم المؤسسة التعليمية في إطار لباس الديمقراطية بالدعوة إلى ما يسمي بالتحسين في العملية التعليمية من خلال تبني (سياسة الكيف في التعليم) وهو ما جاء تحت مسمي إستراتيجية التركيز على جودة التعليم وكفاءته الداخلية والخارجية[3] .في هذا الإطار يصدر عن وزارة التعليم نسخة معدلة من وثيقة "تطوير التعليم في مصر" متضمنة تحليلاً لأوضاع المدارس التي تعمل فترتين وثلاث فترات، وأثر ذلك على العملية التعليمية، والتي أصبح معها التسع سنوات الدراسة تعادل فقط أربع سنوات ونصف في مدارس الفترتين، وثلاث سنوات في مدارس الثلاث فترات[4]، وهو أمر أدى إلى الإخلال كما تري الوثيقة بديمقراطية التعليم بإضاعته مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية إذ أدى نقص زمن التدريس اليومي إلى إهمال المجالات العملية نظراً لاحتياجها بحكم طبيعتها لوقت دراسي أطول. فضلاً عن نقص المعامل والورش والصوب الزراعية التي تم التضحية بها لاستخدام أماكنها كفصول دراسية[5]. وفي هذا السياق يشير تقرير المعونة الفنية للتعليم الأساسي إلى أنه " يمكن القول أن عدداً

---

(١) وزارة التربية والتعليم: ورقة عمل حول تطوير وتحديث التعليم في مصر، القاهرة سبتمبر ١٩٧٩. ص٤٦-٤٨.

(٢) عوض مختار هلوده: البطالة في مصر- قياسها وأساليب علاجها: دراسات وبحوث مؤتمر العمل الرابع للاقتصاديين المصريين حول الموارد البشرية والبطالة، القاهرة (٢٣-٥) نوفمبر ١٩٨٩، الجمعية المصرية للاقتصاد والتشريع القاهرة ١٩٨٩، ص٥-٦ ملحق.

(٣) وزارة التربية والتعليم: ورقة عمل حول تطوير وتحديث التعليم في مصر، مرجع سابق، ص٥٣.

(٤) وزارة التربية والتعليم: تطوير التعليم في مصر سياسية واستراتيجية وخطط تنفيذه، ط٢ القاهرة ٨٩،ص١٢٨-١٣٠.

(٥) المرجع السابق،ص١٥٥-١٥٦.

كبيراً من طلاب التعليم الأساسي تحت هذه الظروف يتعلمون في سياقات لا يتوافر فيها الحد الأدنى للتعليم المنتج، وهو أمر لا يشكل خسارة كبيرة للطالب المتوسط ولكنه يشكل خسارة حقيقية للطلاب الموهوبين[١].

وفي منتصف يونية ١٩٨٨ يدعو وزير التعليم إلى عقد مؤتمر دولي في مصر تشارك فيه بعض من الدول النامية التي خفضت السلم التعليمي بها. لبحث موضوع التعليم الأساسي وكيفية تطويره، كما يعلن الوزير أيضاً أن " الوزارة قد تلقت تقريرين أحدهما من اليونسكو والآخر من المركز الدولي للتخطيط التربوي بجامعة هارفارد أكد سلامة الخطوات التي تتخذها مصر لتطوير التعليم، في مقدمتها تخفيض السلم التعليمي للتعليم الأساسي"[٢].

وعلى الرغم من أن وزير التعليم قد تعهد أمام لجنة التعليم بالحزب الوطني بعدم تعميم تخفيض السلم التعليمي بالتعليم الأساسي قبل تجربته –إلا أنه أقدم على خطوة مفاجئة ، حيث تقدم بمشروع تعديل قانون التعليم رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ أمام مجلس الوزراء ثم مجلس الشعب . وقد أشار السيد الوزير في مناقشته المشروع أمام مجلس الشعب إلى "إن هذا هو الحل الوحيد ، لأننا مهددون بفترة رابعة ،وأن التعليم الأساسي حالته لا تسر ، وهو في تدهور مستمر بسبب زيادة السكان ،حيث وصلت كثافة الفصل إلى أكثر من مائة تلميذ ،وأن هذا المشروع سيساعد على زيادة المباني ،وهو خطوة على طريق إصلاح التعليم [٣].

بذلك يكون وزير التعليم قد نجح من خلال تصعيد مشكلة الأبنية المدرسية في وضع مجلس الشعب في وضع لا يسمح لهم بحق الخيار، وأنه ليس أمامه إلا الموافقة على خفض السلم التعليمي .إذ صدر القانون رقم ٢٣٣ لسنة ١٩٨٨ معدلاً للقانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ ،حيث نص هذا القانون الجديد على أن تكون مدة الدراسة في مرحلة التعليم الأساسي على النحو التالي[٤].

– ثماني سنوات للتعليم الأساسي اعتباراً من العام الدراسي ١٩٨٨ /١٩٨٩ ، ويتكون من حلقتين الحلقة الابتدائية ومدتها خمس سنوات ،والحلقة الإعدادية ومدتها ثلاث سنوات .

من هذا العرض يتضح مدى ما حققه السيد وزير التعليم من نجاح في إصدار قانون بخفض سنوات الدراسة بالحلقة الأولى من التعليم الأساسي من ست سنوات إلى خمس سنوات . وهو ما لم ينجح فيه سلفة السابق في الستينات ، حيث رفضت اللجنة المشكلة لدراسة الموضوع آنذاك مؤكدة – إنه لا يمكن إنقاص مدة التعليم الابتدائي عن ست سنوات ،بل أنها تطالب بالسعي نحو رفع هذه المدة إلى سبع سنوات لتكون مناظرة لمدة الدراسة بالمدرسة الابتدائية القديمة ، والتي كان يسبقها إعداد في الكتاتيب أو المدارس الأولية [٥].

من هذا العرض يتضح أن التوجه نحو خفض سنوات التمدرس بالمدرسة الابتدائية –لم يكن وليد عقد الثمانينات ،وإنما سبقته محاولة خلال عقد الستينات وإن هذا التوجه دائماً ما يرتبط باحتدام الأزمة الاقتصادية ونقص الموارد والمخصصات المالية المرصودة للمؤسسة التعليمية للقيام بأعبائها .

---

(١) أكاديمية الإنماء التربوي: اقتصاديات التعليم الأساسي المركز العربي للإنماء التربوي والاجتماعي. القاهرة سبتمبر ٨٤، ص٨٠–٨١.

(٢) وزارة التربية والتعليم: تطوير التعليم في مصر– سياسة واستراتيجية وخطط تنفيذه، مرجع سابق، ص١٢٤–١٢٥.

(٣) أحمد إسماعيل حجي: تخفيض سنوات التربية والتعليم بالمدرسة الابتدائية– دراسة نقدية للسياسات التعليمية في مصر في ضوء الفكر التربوي والخبرات الأجنبية، مكتبة النهضة، القاهرة ١٩٨٩، ص٧.

(٤) قانون التعليم رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ المعدل بالقانون رقم ٢٣٣ لسنة ١٩٨٨، مادة ٤،٥.

(٥) وزارة التربية والتعليم: مذكرة بشأن مدة الدراسة في المرحلة الابتدائية، القاهرة ديسمبر ١٩٦٥، ص٥–٦.

إلا أن نجاح وزير التعليم في الثمانينات فيما فشل فيه نظيره في الستينات، إنما يمكن إرجاعه من وجهة نظر الباحث ومن خلال استعراض الأوضاع السياسية والاقتصادية السابق عرضها إلى:

- أن هذا التوجه لم يكن لينجح في عقد الستينات ، لارتباط تلك الحقبة كما سبق عرضه بطبيعة رؤيـــة النظـــام السياسي لدور التعليم في حركة التنمية الشاملة ،وسيطرة النظام على جميع مؤسسات الدولة سواء الإنتاجيـــة منها أو الخدمية كالتعليم ،فضلاً عن تحرر الدولة آن ذاك أو ربما لعدم تورطها بعد في الخضوع للمؤسســات الدولية المانحة للقروض والمعونات والخنوع لما تمليه من شروط وسياسات – لاستمرار تقديمها المساعدات.
- إن عقد السبعينات والثمانينات في ظل توجه الدولة للغرب والإعلاء من قيمه في ظل التغريب الثقـــافي – أن اعتبر كل ما يأتي من الغرب من أفكار ورؤى علماً مهاب الجانب غير قابل للتمحيص والمناقشة .وهو مـــا يمكن استنباطه من خلال ما أورده وزير التعليم من نتائج بعض الدراسات الدولية (تقرير اليونسكو – تقريـــر معهد التخطيط بجامعة هارفارد) والتي جاء بها ليعضد قراره كقرار علمي .وهو ما أكدته إحدى الدراســـات بأن هناك مغالطة فيما جاء بوثيقة وزارة التعليم (تطوير التعليم في مصر). كما أن ما توصلت إليه الدراســـة التي استندت إليها الوزارة في إثبات علمية القرار بخفض سنوات التعليم، لا يمكن الركـــون إليـــه وتعميمـــه لاختلاف المجتمعات في العديد من النواحي، منها على سبيل المثال القيم الثقافية والاجتماعية[1].

رابعاً: بطالة المتعلمين:

تحظى قضية البطالة في الربع الأخير من القرن العشرين باهتمام بالغ على المستوى العالمي باعتبارها ظاهرة عالمية تواجه معظم دول العالم على السواء، المتقدم منها والنامي كل حسب موقعه على خريطة التقـــدم الحضاري والتكنولوجي وتكمن خطورة هذه الظاهرة في كونها في كثير من الأحيان ما تكون مسئولة مســـئولية مباشرة عن تولد مشكلات عدة بدءاً من الإحباط والتفكك الأسري وانتهاء بقضايا الإجرام والعنـــف والتطـــرف الفكري.

وظاهرة البطالة في مصر رغم كونها جزءاً من ظاهرة عالمية تعاني منها معظم مجتمعات العـــالم– إلا أن لها خصوصية تتمثل في كونها أكثر شيوعاً بين صفوف المتعلمين من الشباب، حتى بدا وكأن التعليم يشـــكل عاملاً معوقاً يحول بين المتعلمين وبين استخدام قدراتهم في التغلب على حالة البطالة والاندماج في سوق العمل. وهو أمر قد يثير الشك لدي البعض حول كينونة التعليم، فهل التعليم هو العامل الخفـــي وراء ظـــاهرة بطالـــة المتعلمين؟ أم أن النشاط الاقتصادي لم يهيئ لهم بعد فرص العمل الملائمة؟ أم أن هناك عوامـــل أخـــري قـــد توحدت معاً لتشكل في النهاية ما يمكن تسميته بالجزء المغمور من الجسم الطافي، دافعة بالنظام التعليمي نحـــو السطح لتلقي سهام النقد وحده؟ .

وتتوقف فرص العمل التي يتيحها المجتمع على مستوى التنمية الحقيقية، ومستوى التنمية في أي مجتمع تتحدد ببعدين أساسيين:

البعد الأول وهو اقتصادي بطبيعته ويشتمل على (الموارد الطبيعية– رأس المال – القدرة التكنولوجية– القـــوة العاملة).

---

(١) أحمد إسماعيل حجي: تخفيض سنوات التربية والتعليم بالمدرسة الابتدائية، مرجع سابق، ص ٢١-٣٠.

أما البعد الثاني فهو يتعلق بالتنمية البشرية ويشتمل على (التعليم- التدريب -النهوض بالتنمية العلمية والتكنولوجية)[١].

أي أن نجاح التنمية الاقتصادية في توليد فرص عمل حقيقية ومتنوعة يتوقف في المقام الأول على التفاعل الجيد بين جناحي التنمية، وإن أي خلل أو عدم اتساق يؤدي إلى اتساع الفجوة بينهما.

شهد سوق العمل المصري منذ منتصف السبعينات تغيرات كمية وكيفية ملحوظة إذ كان لتوجه الدولة في مرحلة مبكرة عقب حرب ١٩٧٣ نحو الرأسمالية العالمية بتبنيها سياسة الانفتاح الاقتصادي - أن تقلص الدور الحكومي في التنمية الاقتصادية في الوقت الذي زادت فيه مساهمة القطاع الخاص - وهو قطاع تقل حاجته من القوي البشرية - فلم يساهم في خلق فرص عمل جديدة، بل عمل على الإقلال من العمالة والأجور لزيادة نسبة الربح. فظهر نوع من عدم التنسيق بين العرض والطلب على القوي العاملة خاصة المتعلمين.

وتشير البيانات الإحصائية الخاصة بمسوح القوي العاملة إلى زيادة معدلات البطالة في مصر بصورة مطردة من ٢,٢% في الفترة من ٧٥-١٩٧٧ إلى ٦% (مايو ١٩٨٤) ثم إلى ٨,٤% (مايو ١٩٨٥). كما سجلت بيانات التعداد السكاني ارتفاعاً مماثلاً من ٢.٢% عام ١٩٦٠ إلى ٧,٧% عام ١٩٧٦، ثم إلى ١٤,٨% عام ١٩٨٦ [٢]. وتشير موازنة العرض والطلب عن عام ١٩٧٦ إلى وجود توازن بين الجانبين العرض والطلب على جميع الأقسام. فلم تتعد نسبة الفائض عن ١%[٣]. ولم يتعد عدد المتعطلين عن العمل عن ٨٩ ألف عاطل[٤].

ويرجع البعض هذا التوازن إلى أن سكان مصر عام ١٩٦٠ والبالغ عددهم ٢٦ مليون نسمة مصدراً للداخلين لسوق العمل ١٩٧٦، كما سبق موازنة ١٩٧٦ إنجاز الدولة للخطة الخمسية الأولي ٦٠-١٩٦٥، وانتعاش البلاد عقب حرب أكتوبر - حيث ساهم عدد من المتغيرات في زيادة موارد الدولة خاصة من النقد الأجنبي منها.

- زيادة احتياجات السوق العربية للعمالة المصرية.
- زيادة تحويلات المصريين من النقد الأجنبي.
- فتح قناة السويس للملاحة.
- زيادة تدفق المعونات الأجنبية على مصر لتشجيعها على إتمام عملية السلام مع إسرائيل.
- ما وفرته البنوك والمؤسسات الدولية من تسهيلات لتشجيع مصر على الاقتراض.

وهي عوامل قد ساعدت الدولة على الاستمرار في التزامها تجاه خريجي النظام التعليمي وكذلك المسرحين من الجيش في التعيين بالوحدات الحكومية، بصورة تجاوزت قدرة تلك الوحدات على امتصاص تلك العمالة المفروضة عليها والزائدة عن حاجتها. فتأجل على الأقل تفجر أزمة البطالة وترحيلها إلى عقدي الثمانينات والتسعينيات.

---

(١) عوض مختار هلوده: المدخل المنظومي في دراسة مشكلة البطالة في مصر. في البطالة في مصر، تحرير سلوى سليمان، النهضة العربية، القاهرة، سنة ١٩٨٩ نقلاً عن كامل حامد: مرجع سابق. ص٧٠.

(٢) المرجع السابق ص٧٠.

(٣) وزارة القوى العاملة والتدريب: الإدارة العامة لبحوث هيكل القوى العاملة: موازنات العرض والطلب.١٩٧٦-١٩٨٧، القاهرة، سبتمبر ١٩٨٨.

(٤) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: الكتاب الإحصائي السنوي ح.م.ع ١٩٥٢-١٩٨٥، القاهرة يونية ١٩٨٦، جدول ١|١٣ (توزيع السكان حسب الحالة العملية لتعداد ١٩٧٦، ص٣٣.

أما عقدا الثمانينات والتسعينيات فقد شهدا زيادة في التوجه نحو السوق، وتبني سياسات الإصلاح الاقتصادي وفقاً لرؤى المؤسسات الدولية (البنك الدولي) بدءاً من مقايضة القطاع العام بالديون وسياسات التثبيت والتكيف الهيكلي، وانتهاء بتقييد دور الدولة في النشاط الاقتصادي إذ يرى البنك أنه على الحكومة أن تعمل بصورة أقل في تلك الميادين التي تعمل فيها السوق (القطاع الخاص) أو التي لا يستطيع تحملها، وأن تعمل على الإسراع في نقل ملكية المشروعات المملوكة للدولة إلى الملكية الخاصة، ويجب على الحكومة أن تدع المنافسة المحلية والدولية تزدهر دون تدخل منها، وأن يكون لها تواجد أكثر في المجالات التي لا يستطاع التعويل فيها على الأسواق وحدها مثل التعليم والصحة والتغذية وتنظيم الأسرة، وبناء نوعية أفضل من البنية الأساسية والإدارية والتنظيمية والقانونية[١]. أي المشروعات معدومة الربحية تقريباً والأساسية لجذب الاستثمارات.

ووفقاً لمفهوم ودور الدولة في النشاط الاقتصادي كما تحدد سلفاً أن أصبح من الصعب على الحكومة أن تفي بالتزاماتها السابقة. فجاءت الخطة الخمسية الثالثة ٩٢/٩٣، ٩٦/١٩٩٧ مؤكدة على فض الارتباط بين الدرجة العلمية والوظيفية وذلك بإتاحة الفرصة للشباب المصري لتحقيق أمله في الحصول على الشهادات والدرجات العلمية المتقدمة وتحقيق طموحاته العلمية والاجتماعية، دون ارتباط ذلك بحقه في الحصول على الوظيفة، باعتبارها مسئولية المواطن ذاته في تسليح نفسه بالخبرات اللازمة لسوق العمل والدخول في المنافسة وخلق فرص عمل جديدة لنفسه[٢].

وفي ضوء استبعاد الدولة من النشاط الاقتصادي وترك التوازن للسوق اصبح الاقتصاد المصري أكثر عرضة لما يحدث بالسوق العالمية من أزمات واهتزازات اقتصادية – فقد انتقلت أزمة الكساد الاقتصادي لدول العالم الصناعي في بداية الثمانينات وما صاحبها من انخفاض لأسعار البترول وارتفاع نسب التضخم إلى مصر، حيث استبدلت حكومات دول البترول العمالة المصرية بعمالة آسيوية أرخص وأقل تكلفة – فتفاقمت مشكلة البطالة في مصر بصورة لم تشهدها البلاد منذ أزمة الكساد العالمي في الثلاثينات والأربعينات.

وتشير بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء عن عام ١٩٨٦ إلى أن أكثر من ٢٠% من القوي العاملة في مصر في إعداد العاطلين الباحثين عن العمل، حيث بلغت أقل الإحصاءات تشاؤماً نحو ٢،٨ مليون عاطل[٣]. ويقدرها آخرون بنحو ٣ مليون عاطل[٤].

جدول رقم (١٣)

المتعطلون عن العمل في الثمانينات[٥]

السنة	٨٢/٨١	٨٣/٨٢	٨٤/٨٣	٨٥/٨٤	٨٦/٨٥	٨٧/٨٦
المتعطلون بالألف	٩٨٥	١,٠١٥	١,١٣٧	٢,٤٨٦	٢,٥٢٢	٢,٨٧٣

(١) البنك الدولي: تقرير عن التنمية في العام ١٩٩٧، ترجمة مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٩٧، ص١٨-٢٢.

(٢) وزارة التخطيط: الخطة الخمسية الثالثة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ٩٢/٩٣، ٩٦/١٩٩٧ مج٢، القاهرة ابريل ١٩٩٢، ص١٩-٢٠.

(٣) شبل بدران: " الأيديولوجيا والتربية في مصر " دراسة في العلاقة بين بنية النظام السياسي والسياسة التعليمية في الفترة من ١٩٧٢-١٩٨٩، مجلة التربية المعاصرة، ع١٢.س٧، القاهرة ١٩٩٠، ص١٩.

(٤) الأهرام الاقتصادي: ع٩٩٢، القاهرة في ١٨/١/١٩٨٨، ص١٦.

(٥) إيهاب نديم: الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية في تنمية الثروة البشرية والقوي العاملة في مصر، ندوة القيم والاتجاهات، وتأثيرها على خطط التنمية، وزارة القوي العاملة بالتعاون مع مؤسسة فريدريش ايبرت، القاهرة ١٩٨٨،ص٥٩.

وتشير الإحصاءات الخاصة بأعداد المتعطلين عن العمل – إلى أن عدد المتعطلين عن العمل قد زاد من ٩٨٥ ألف عاطل سنة ١٩٨٢/٨١ إلى ما يزيد عن ٢،٨ مليون عاطل في تعداد عام ١٩٨٦، وإن ما يزيد عن ٩٠% من المتعطلين من الشباب، الباحث عن العمل لأول مرة، وإن نصيب المتعطلين من فئة المتعلمين يمثل ٨٩،٢% من العاطلين، وإن نسبة المتعطلين من غير حملة المؤهلات العلمية من شريحة المتعطلين ممن لم يسبق لهم العمل هي ١٠،٨%[١]. (أي أن ظاهرة البطالة تنحصر في فئة المتعلمين من خريجي النظام التعليمي).

وتشير الإحصاءات الخاصة بمعدلات البطالة إلى أن الفترة من ١٩٨٦/٧٦ قد سجلت أقصي معدل للبطالة بين حملة المؤهلات المتوسطة ودون الجامعية. حيث يأتي على رأس قائمة العاطلين خريجو المدارس الثانوية الزراعية ٤٢،٥%، يأتي بعدها في المرتبة خريجو المدرسة الصناعية ٣٧%، المدرسة الثانوية الدينية ٣٧%، ثم المدرسة الثانوية التجارية ٢٧% وعلى غير المتوقع نجد أن أقل نسبة في البطالة هم خريجو المدارس الثانوية العامة ١٩%[٢].

وأنه مع نهاية عقد الثمانينات اختفي تقريباً الفرق بين معدلات البطالة بين خريجي التعليم قبل الجامعي والجامعي حيث سجلت المؤشرات الإحصائية ارتفاع معدلات البطالة بين خريجي التعليم الجامعي، إذ قدرت ب٤٦% من خريجي أصول الدين والشريعة، ٤٥% من خريجي الآداب، ٣٠% من خريجي الحقوق والعلوم، ٢١% من خريجي التجارة، كما ارتفعت النسبة أيضاً بين خريجي كليات علوم الطب بأنواعه إذ سجلت البطالة بنحو ٢٥%[٣].

وتشير الإحصاءات الأولية في مطلع التسعينات، إلى زيادة معدلات البطالة نظراً لاستمرار السياسات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لحقبة الثمانينات في عقد التسعينات فضلاً عن التوجه نحو زيادة الاستثمار في القطاع الخدمي أكثر من الإنتاجي وهو قطاع بطبيعته أقل احتياجاً للقوي البشرية عموماً، وإن احتياجاته تتوجه نظراً لطبيعة مجاله نحو خريجي الجامعات والمؤهلين تأهيلاً عالي الجودة، وهو ما حدا بالبعض إلى التنبؤ بأن ظاهرة البطالة ستزداد تفاقماً أكثر خلال عقد التسعينات – وإنه مع حلول الألفية الجديدة لن يقل عدد المتعطلين عن العمل بأية حال عن ٩ مليون عاطل[٤]. وأن نصيب المتعلمين لن يقل عن ٩٠% منها وأن خريجي التعليم الفني المتوسط سوف يتصدرون قائمة العاطلين في العقد الأخير من القرن العشرين، فنصيب التعليم الفني المتوسط ٤٤% والتعليم الفني دون المتوسط ٤٣% بينما تنخفض البطالة بين خريجي التعليم العالي إلى ١٣%[٥].

كشف العرض السابق لتطور ظاهرة بطالة المتعلمين إلى اقتصار هذه البطالة على خريجي المدارس الثانوية المتوسطة حتى أصبح من المتعارف عليه في مصر، أن التعليم الثانوي الفني لا يؤدي بخريجيه إلى

---

(١) وزارة القوي العاملة والتدريب: تحليل ظاهرة البطالة على المستوى القومي في المؤتمر العلمي الرابع عشر للاقتصاديين المصريين حول الموارد البشرية والبطالة. الجمعية المصرية للاقتصاد والتشريع، القاهرة ١٩٨٩، ص١٨.

(٢) عوض مختار هلوده: " البطالة في مصر– قياسها وأساليب علاجها " المؤتمر الرابع عشر للاقتصاديين المصريين حول الموارد البشرية والبطالة، الجمعية المصرية للاقتصاد والتشريع، القاهرة، ١٩٨٩، ص٦ ملحق.

(٣) المرجع السابق: ص٨–٩ ملحق.

(٤) عثمان محمد عثمان: أزمة البطالة– الجذور والحلول المكتب الاقتصادي لحزب التجمع القاهرة ١٩٩٠، ص١٥٠.

(٥) جريدة الجمهورية: تصريح سيادة وزير التربية والتعليم أمام مجلس الشعب، القاهرة في ١٢/١/١٩٩٣.

فرص عمل حقيقية نظراً لتدني مستوى طلابه الثقافي والمهني. كما يرجعها البعض إلى أن التجهيزات في المدارس الثانوية الفنية مع كلفتها المرتفعة جداً، لا تزال متدنية وغير متطورة وغير متماشية إطلاقاً مع ما يوجد خارج أسوارها من مهن وتخصصات. فضلاً عن كونها غير قادرة على تزويد طلابها بالمهارات والكفايات التي تسمح لهم بتحمل مسئولية العمل في سوق متغير(١).

وقد ساهمت المؤسسة التعليمية بصورة كبيرة في تفاقم هذه الأزمة – إذ دأبت منذ الثمانينات على تبني سياسة تعليمية – تهدف إلى التوسع الكمي في قبول الطلاب بالتعليم الثانوي الفني دون تنسيق أو مراعاة الاحتياجات الفعلية لسوق العمل مع التخصصات والمهارات المطلوبة. إذ تشير وثيقة تطوير وتحديث التعليم إلى نجاح الوزارة في التوسع الكمي في التعليم الثانوي الفني إلى نسبة ٥٥،٥% مقابل ٤٤،٥% للتعليم الثانوي العام. إلا أنه يجب العمل على زيادة تلك النسبة ٦٠% نظراً لزيادة أعداد التلاميذ بالثانوي العام عن طاقة التعليم الجامعي(٢). كما رأت السياسة التعليمية في منتصف الثمانينات أن من أهداف الوزارة الارتفاع بأعداد المقبولين بالثانوي الفني لتلبية احتياجات خطط التنمية من العمالة لذا فهي تري ضرورة الاستمرار في قبول نسبة ٦٥% على الأقل بالتعليم الثانوي الفني وألا يتعدى بأية حال المقبولين بالثانوي العام عن ٣٠% مع ترك ٨،٥% من المنتهين من مرحلة الإلزام للالتحاق بمراكز التدريب والمدارس النوعية الأخرى(٣). في حين أوصي المجلس الأعلى للتعليم قبل الجامعي في إطار الخطة الخمسية ٨٧-١٩٩٢ إلى أهمية التوسع في القبول بالتعليم الثانوي الفني إلى ٧٠% من جملة المقبولين بالتعليم الثانوي، على أن توزع كالتالي ٤٧% للفني الصناعي، ٤٠% للتجاري، ١٣% للزراعي(٤). في حين انخفضت تلك النسبة في منتصف التسعينات إلى ٦٦،٥% للثانوي الفني، ٣٣،٥% للثانوي العام.

وقد كانت النتيجة الطبيعية لتلك السياسات أن استمرت آلة التعليم في ضخ أعداد متزايدة من الخريجين غير المؤهلين لسوق عمل يلفظ أعداداً كبيرة منهم.

وقد كانت لتلك العلاقة غير المتوازنة انعكاساتها التربوية ممثلة في الشك في قدرة الجهاز التعليمي على تغذية النشاط الاقتصادي باحتياجاته من القوي العاملة المزودة بمستويات من المعارف والمهارات والقدرات المناسبة والتي تتطلبها مشروعات التنمية وإن التعليم يمنح شهادات علمية لا رصيد لها في ميدان العمل (ظاهرة مرض الشهادات، أو الشيك بدون رصيد)(٥).

- انتشار ظاهرة المغالاة في متطلبات الوظائف ففي إطار زيادة أعداد الخرجين من التعليم الفني عن حاجة السوق- حيث اتجه أصحاب الأعمال إلى المغالاة في المتطلبات التعليمية للوظائف الشاغرة، بغض النظر

---

(١) نادية جمال الدين: التعليم وأمن الوطن والمواطن العربي في عالم سريع التغير، في ندوة التربية لاتحاد المعلمين العرب، جامعة الدول العربية، القاهرة، ديسمبر ١٩٩٤، ص١٣-١٥.

(٢) وزارة التربية والتعليم: تطوير وتحديث التعليم في مصر- سياسته وخططه وبرامج تحقيقه، القاهرة يوليو ١٩٨٠، ص٣٧-٣٨.

(٣) وزارة التربية والتعليم: السياسة التعليمية في مصر، القاهرة يوليو ١٩٨٥،ص٢٧-٣١.

(٤) وزارة التربية والتعليم : تطوير التعليم في مصر سياسته واستراتيجية وخطط تنفيذه. مرجع سابق، ص١٧٥-١٨٠.

(٥) محمد منير مرسي: الإصلاح والتجديد التربوي في العصر الحديث، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٩٦، ص١١٨-١٢٠.

عن مدى احتياج الوظيفة لهذا الكم من المتطلبات التعليمية. وهو أمر يشكل مزيداً من الضغوط على المؤسسة التعليمية في متطلبات واحتياجات الوظائف من المهارات والمعارف.

بهذا يتضح أن أزمة بطالة المتعلمين من خريجي المدارس الثانوية الفنية تمثل في المقام الأول – سوء تخطيط وعدم تنسيق السياسات بين مؤسسات الدولة وقطاعاتها المختلفة وهو ما أدى بالسياسة التعليمية إلى التوجه في المقام الأول إلى علاج أزمتها في المستوى الجامعي (عدم قدرة الجامعات على استقبال هذا الكم من طالبي التعليم) على حساب خريجي التعليم الثانوي الفني.إذ راحت آلة التعليم تضخ أعداداً متزايدة من الخرجين غير المؤهلين دون مراعاة أو دراسات تنبؤية بمدى احتياجات سوق العمل القائمة والآجلة من تلك الأعداد والتخصصات – وهو ما أدى إلى زيادة المتعطلين عن العمل وتنافسهم على الوظائف الشاغرة بغض النظر عن مدى ملاءمتها لمستوى تعليمهم، وهو ما دفع الكثير من أصحاب العمل إلى المغالاة في المتطلبات التعليمية.

بذا يكون قد تم الكشف عن أكثر الوجوه قباحة لأزمة العلاقة بين التعليم وسوق العمل في الربع الأخير من القرن العشرين. ووجه القباحة هنا لا يعود إلى ما تمثله بطالة المتعلمين من إهدار للموارد وتبديد للإنتاج واستنزاف طاقات الأفراد دون طائل أو فائدة مرجوة. وإنما وجه القباحة يعود لاقتصار هذه الأزمة على الشباب من خريجي المدارس الثانوية الفنية. وهم شريحة بحكم أصولها وانتماءاتها تمثل طبقة من المجتمع لطالما حلمت كثيراً باختراق طوق الحرمان والقهر المضروب حول رقابهم– فإذا بهم يصطدمون بواقع –أن هذا الحلم الجميل لم يعد أمراً هيناً – إذ تضاءلت الفرص أمامهم للحصول على فرصة عمل مناسبة، كما تضاءلت أمامهم الفرص من قبل للحصول على تعليم جيد ومناسب. وهو ما يجعلهم أكثر استهدافاً وأقل مناعة وتحصيناً لمقاومة التأثير السلبي على سلوكياتهم ومشاعرهم تجاه المجتمع – وهو ما قد يدفع البعض منهم لأساليب غير مشروعة للخروج من أزمته كإدمان المخدرات أو اللجوء للعنف كأحد سبل التعامل مع الإحباط والصراع والتنافس غير المشروع.

ثالثاً: التغيرات الاجتماعية:

لقد استقر في أدبيات التنمية "أن الإنسان هو هدف التنمية ،وأنه هو صانعها ووسيلتها لتحقيق منافعه حاضراً ومستقبلاً "[1] ومن هنا جاءت خطط التنمية في دول العالم المتقدم والنامي متضمنة الكثير من الأهداف الخاصة بالتنمية البشرية كإشباع الحاجات الإنسانية اللازمة لإنسانية الإنسان ، بهدف تجنيب الفرد ويلات الفقر والفاقة والمرض والجهل والتهميش الاجتماعي وتمكينه من الاستمتاع بالأمن والأمان على حياته، حاضره ومستقبله، وتوفير فرص المشاركة بإتاحة أكبر قدر من الخيارات أمام الفرد للمساهمة في مسيرة مجتمعه.

وانطلاقاً من أنه لا يوجد مستقبل واحد حتمي ، وإنما هناك مستقبلات عدة وممكنة، وإن ما يتحقق منها هو ما نختاره [2]. فالمستقبل إذن هو ما نصنعه باختيارنا و أفعالنا .

ولعله في تحليل واقعنا الاجتماعي والثقافي في الربع الأخير من القرن العشرين وفي ضوء ما آلت إليه جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتداعياتها ما يكشف لنا عن مواضع الضعف والزلل، والتي تمثلت في إطار المنظومة المجتمعية إحدى معوقات انطلاقة النظام التعليمي نحو إحداث نقلة نوعية لمواجهة مشكلات الواقع واستخلاص رؤية مستقبلية ،يلعب في تشكيلها التعليم دوراً رئيسياً .

---

(١) حامد عمار: التنمية البشرية. المفاهيم، المؤشرات، الأوضاع، ط١، سيناء للنشر، القاهرة ١٩٩٢، ص٢٥.
(٢) حازم الببلاوي: دور الدولة في الاقتصاد، دار الشروق، القاهرة ١٩٩٩ ، ص١٥١-١٥٢.

سبق القول أنه عقب حرب أكتوبر ١٩٧٣ اتخذت الدولة من الانفتاح الاقتصادي خياراً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ،فأطلقت تلك السياسات الاقتصادية الرأسمالية المصرية من سجنها الطويل ،فانطلقت زاحفة نحو تغيير علاقات الإنتاج .كما صاحب هذه الانطلاقة صدور العديد من القوانين والتشريعات المتعلقة بتشجيع وحماية الاستثمارات والنشاطات الخاصة.

ولما كان رأس المال الخاص بحكم طبيعته يتجه دوماً نحو الاستثمار في المشروعات الأسرع عائداً والأكثر ربحية والأقل مخاطرة ،فقد اتجه راس المال مع بداية الانفتاح نحو الاستثمار غير المنتج كالمضاربة على الأراضي والإسكان الفاخر والتجارة المستوردة والمشروعات السياحية على حساب الاستثمارات في المشروعات الصناعية والزراعية وساد مناخ "العائد بلا جهد" [١].وهو استثمار يمكن القول بأنه أكثر ملاءمة لأفراد يتعجلون إثبات رقيهم الاجتماعي، وهو أيضاً استثمار قد لا يتطلب مستوى متقدماً من التعليم والخبرة، وهو يلائم الطبقات الجديدة العهد بالثروة والتعليم [٢].والتي أخذت تسعى نحو محاكاة الطبقة الأعلى في نمط استهلاكها فأشاعت نوعاً من الاستهلاك الترفي رغبة منها في تأكيد انتمائها إلى الطبقة الأعلى وامتلاك رموزها وانقطاع صلتها بأصولها الحقيقية .

كما أدت قناعة المسئولين آنذاك بأنه يمكن الاستمرار في التمتع بمستويات استهلاكية عالية في الأجل المتوسط مع إمكانية الاستمرار في التنمية ناسين أو متناسين أبسط الحقائق الاقتصادية، وهي أن الاعتماد على الديون لرفع معدلات التنمية، لا بد وأن يؤدي في وقت لاحق إلى التضحية بالتنمية نفسها لخدمة الديون، ما لم تكن أسعار الفائدة على القروض أقل من معدل التنمية وهو ما لم يتحقق، فانزلقت البلاد إلى مصيدة الديون.

ويمكن القول إن نمط التنمية في مصر خلال الربع الأخير من القرن العشرين لم يخرج عن عباءة المؤسسات الدولية المانحة للقروض والتي يمثلها البنك الدولي الذي راح يفرض رؤاه ليس فقط فيما يتعلق بالإصلاح الاقتصادي، بل في كثير من السياسات الاقتصادية والاجتماعية، بدءاً من تخفيض الدعم عن السلع الغذائية والمدخلات الخاصة بالأنشطة الزراعية والصناعية، وتقليص الإنفاق الحكومي وترشيده أو إعادة توجيه الموارد وفق أولويات يعاد تحديدها وبلورتها كل فترة وفقاً للعائد المباشر والآتي منها، وانتهاءً بمقايضة الدولة ديونها بأصولها الاقتصادية، وإطلاق آلية السوق للعمل في حرية كاملة في شتي أنحاء الاقتصاد، على اعتبار أن قيام الدولة فيما سبق بدور مباشر في إدارة التنمية، أصبح من الأمور غير المستحبة وغير المتماشية مع طبيعة المرحلة.

وتجمع الآراء على أن عبء هذا النمط من التنمية الاقتصادية والاجتماعية يحمل في طياته الكثير من المخاطر – للطبقات الشعبية الدنيا والطبقة المتوسطة نظراً لغياب البعد الاجتماعي في توجهات السياسة الاقتصادية بشكل عام والتي كان من نتائجها الارتفاع المستمر في معدلات التضخم المتزايد وإلغاء الدعم عن كثير من المواد الأساسية، واستمرار ظاهرة اختلال هيكل توزيع الدخل لصالح عوائد حقوق التملك على حساب عائد العمل، وهي أمور ما زالت تثقل كاهل الطبقات الدنيا والمتوسطة[٣]. خاصة وأن الحكومات المتعاقبة منذ

---

(١) جلال أمين: ماذا حدث للمصريين: تطور المجتمع المصري في نصف قرن ١٩٤٥-١٩٩٥، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٩ ص٣٧-٣٨.

(٢) المرجع السابق: ص٣٩.

(٣) المجلس القومي للطفولة والأمومة: مكون الطفولة والأمومة في الخطة الخمسية الثالثة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية٩٢/١٩٩٣- ٩٦/١٩٩٧، المجلد الأول، القاهرة، يونيو ١٩٩٢، ص١٢-١٤.

أزمة ١٩٨٢ وحتى نهاية عقد التسعينات قد لجأت نحو فرض المزيد من الضرائب تحت مسميات مختلفة لتعويض النقص في مواردها المالية وكذلك معالجة الآثار الناجمة عن الانفتاح الاقتصادي خاصة ما يتعلق " بالعدل الاجتماعي " إلا أن النظام الضرائبي في ظل التضخم وارتفاع الأسعار قد عجز ليس فقط عن تحقيق العدل الاجتماعي. وإنما قد ساهم في تكريس ظاهرة الانقسام الطبقي حيث تحملت أعباءه الطبقات الدنيا والمتوسطة من المجتمع، فزادتها معاناة وعجز[١].

فليس من باب المبالغة القول بأن من أكثر تداعيات هذا النمط من التنمية خطورة ما أحدثه من هزة عنيفة في المركز النسبي للطبقات وكذلك الجانب القيمي للمجتمع إذ لم يقف هذا النمط عند فشله في إحداث نسب نمو حقيقية أو توفير فرص عمل.....الخ. بل نسف الكثير من المكاسب الاجتماعية القديمة، ورمي بفئات اجتماعية كانت تحظى فيما سبق بعمل مرموق ومستوى معيشي لائق إلى هوة البطالة والفقر، كما لا يزال يشكل تهديداً مستمراً للاستقرار النسبي لطبقات المجتمع المصري.

ففي مقالة عن الطبقة الوسطي في مصر يخرج محمود عبد الفضيل بالصورة الإجمالية التالية للتركيبة الطبقية في المجتمع المصري في أول التسعينات[٢].

- الطبقة العليا ٣-٥% من جملة الأسر (٣٠٠ ألف إلى نصف مليون أسرة).
- الطبقة الوسطي ٤٨-٥٠% من جملة الأسر (٤،٧ مليون أسرة) موزعة كالتالي:-
- الشرائح العليا من الطبقة الوسطي ١٠% من جملة الأسر (مليون أسرة).
- الشرائح الوسطي من الطبقة الوسطي ٢٣% من جملة الأسر (٢،٣ مليون أسرة).
- الشرائح الدنيا من الطبقة الوسطي ١٥% من جملة الأسر (١،٥ مليون أسرة).
- الطبقة الدنيا ٤٧% من جملة الأسر (٤،٥ مليون أسرة).
- منها (٢،٥ مليون أسرة) تعيش في ظروف بالغة البؤس وتعاني الفاقة.

ويشير الكاتب إلى أنه في ظل المتغيرات الاقتصادية الحادثة في التسعينات وزيادة نسب التضخم والبطالة .....الخ. فإن ١٥% من جملة الأسر في المجتمع المصري (الشريحة الدنيا من الطبقة الوسطي) مهددة دائماً بالنكوص والتدحرج إلى مصاف الطبقات الدنيا. وبذا يكون ٣٥% من جملة الأسر في مصر يمكن اعتبارها في صفوف الطبقة الوسطي بصفة دائمة ومتجددة.

ويعد تهديد الطبقة الوسطي وضرب استقرارها بالتدحرج نحو حافة الفاقة من أكثر تداعيات هذا النمط الاقتصادي خطورة نظراً لكون هذه الطبقة هي النواة الحقيقية للمجتمعات المدنية، فهي تضم بين جنباتها فئات اجتماعية متنوعة عرفت بتضامنها حول القضايا الأساسية كالدفاع عن الحريات والعدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان والنظام الديمقراطي، كما أنها الطبقة الكابحة لجميع تيارات التطرف ومن بين صفوفها تبرز النخب السياسية والفكرية المجددة.

---

(١) السيد زهره: أحزاب المعارضة وسياسة الانفتاح الاقتصادي في مصر، دار الموقف العربي، القاهرة ١٩٨٦ ص٣٦٤-٣٦٧.

(٢) محمود عبد الفضيل: الطبقة الوسطي وأزمة المجتمع المصري، مجلة الهلال، عدد تذكاري القاهرة، يناير ١٩٩٢، ص١٩٤-١٩٧.

كما يشير تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن التنمية لعام ١٩٩٥ إلى انخفاض مستوى دخل الأفراد في مصر عن نظيره في الدول المتقدمة، حيث يبلغ متوسط دخل الفرد في مصر نحو ٦٥٠ دولاراً. أي ما يعادل ٣،٥% من دخل نظيره في الدول المتقدمة والتي يتراوح فيها الدخل بين ١٥-١٩ ألف دولار سنوياً[١].

كما يكشف نفس التقرير عن مواضع الحرمان والتهميش الاجتماعي للمواطن المصري البسيط وهو ما يعكس انحراف العدالة في توزيع الدخل والخدمات في ظل هذا النمط من التنمية الاقتصادية والاجتماعية والممثلة في[٢]:-

- ٣٤% من السكان يعيشون في فقر مدقع.
- ١٠٢ ألف طفل يموتون سنوياً دون سن الخامسة.
- ٧٥٩ ألف طفل دون سن الخامسة يعانون من سوء التغذية.
- ٦٠٠ ألف مواطن محرومين تماماً من أية خدمات صحية.
- ٥،٩ مليون مواطن محرومين من مياه شرب مأمونة.
- ٢٩،٥ مليون مواطن يعيشون بدون صرف صحي.
- ١٧،٣ مليون مواطن (ذكر) فوق سن ١٥ سنة أميون.
- ١٠،٧ مليون مواطنة بالغة فوق سن ١٥ سنة أميات.

ويمكن القول إن تبني الدولة هذا النمط من التنمية الاقتصادية والاجتماعية والممثل في تراجع دور الدولة في النشاط الاقتصادي وتخففها من أعبائها الاجتماعية، يعد منعطفاً خطراً رجح كفة بعض القوى حديثة العهد بالثروة والتي تقفز بخفة سريعة تفوق خفة بهلوانات السيرك في القفز من أسفل السلم الاجتماعي لقمته. لتتبوأ مكان الصفوة والصدارة، ويصبح أبطالها نموذجاً للنجاح، ويصبح تقليدها هو الأمل المنشود للكثيرين في ظل مناخ أصبح أكثر تقبلاً لقبول حقيقة الثراء الفاحش والمفاجئ دون السؤال عن مصدره وسببه[٣]. كما ساهم انحياز الدولة وتشجيعها لحائزي الأموال وإغفالها شرائح عريضة من المجتمع أن أحدث هزة عنيفة في البناء القيمى للمجتمع، وأعلى من بعض القيم السلبية وتفشت مظاهر التفسخ والتدهور في الكثير من مؤسسات الدولة ومنها المؤسسة التعليمية ذاتها. ومن هذه القيم السلبية التي تفشت في المجتمع نذكر[٤]:-

أ- ظاهرة الخلاص الفردي:

وهي من أكثر الظواهر خطورة، إذ قدمت رأسمالية الانفتاح نموذجاً جديداً "للفرد الناجح" وهو الشخص الذي ينجح في تكوين الثروة وتحقيق الربح بغض النظر عن الوسيلة، أو الأضرار التي تصيب المجتمع. وهو

---

(١) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٥، دار العالم العربي للطباعة، القاهرة ١٩٩٥، جدول ٢، ص١٥٥-١٥٨.
(٢) المرجع السابق: جدول رقم ١٢،٣. ص١٦٠-١٧٨.
(٣) جلال أمين: ماذا حدث للمصريين....، مرجع سابق، ص٩٥-٩٧.
(٤) أنظر:
- السيد زهره: مرجع سابق ص٣٦٠-٣٦٨
- وزارة التربية والتعليم: اللجنة الاستشارية لتطوير التعليم قبل الجامعي، أهداف التربية والتعليم في مصر رؤية مستقبلية، القاهرة ١٩٨٧، ص٨-١٢.
- جلال أمين: ماذا حدث للمصريين، مرجع سابق.
- فؤاد أحمد حلمي: تمويل التعليم الأساسي، مرجع سابق.

obeikandl.com

أمر قد أدى إلى تشكك المواطن العادي في قدرة الدولة على حل مشاكله أو توفير الحماية الكافية له في مواجهة ما يتهدده من أخطار مما دفعه إلى البحث بوسائله الفردية الخاصة عن أي طريق للخلاص وأصبح الخلاص الفردي هو النموذج السائد في المجتمع بغض النظر عما يسببه من أضرار للآخرين.

ب- تدهور قيمة العمل:

في ظل نموذج الفرد الناجح اتجهت رأسمالية الانفتاح نحو الاستثمار في الأنشطة سريعة العائد والأقل مجازفة والأكثر انسجاماً مع طبيعة إمكانيات تلك الشريحة الجديدة كما سبق القول حيث اتجهت نحو المجالات التجارية أساساً (الاستيراد والتصدير) وكافة الوسائل غير المشروعة مثل التهريب والاحتيال وأعمال السمسرة وتهريب العملة وتجارة المخدرات وتبوير الأراضي الزراعية.

في ذات الوقت أصبحت الأعمال الجادة المنتجة هى القائمة على الإتقان والتجويد والجهد والتي تلبي احتياجات المجتمع فتدفع نحو التقدم، وكذلك القائمون عليها هم أكثر الفئات معاناة وتهميشاً في ظل الانفتاح الاقتصادي وهو أمر دفع بدوره نحو تدهور قيمة العمل المنتج كسبيل لتكوين الثروة أو حتى للحصول على احترام المجتمع في ظل ميزان العائد المادي.

جـ- تدهور قيمة العلم:

في إطار تأقزم كافة القيم وانكسارها أمام الإعلاء من القيم المادية ممثلة في نموذج (الشخص القادر على جمع أكبر ثروة في أقل وقت وجهد) إن تراجعت كافة القيم ومنها التعليم، فلم يعد العلم والتعليم مؤشراً للمكانة الاجتماعية أو الدخل للأسباب التالية:-

- أدت البطالة فيما أدت إلى زيادة أعداد العاطلين عن العمل كلما زادت مؤهلات الفرد العلمية.
- اضطرار أعداد كبيرة من المتعلمين خاصة خريجي الجامعات تحت ضغط الحاجة وظروفهم الاجتماعية، إلى قبول أعمال لا تمت بصلة لتخصصاتهم وربما ليست في حاجة إلى أية مؤهلات علمية.
- قيام الدولة في ظل أزمة الخريجين إلى طرح وظائف طفيلية لا عائد ولا فائدة منها وتوزيع الخريجين عليها، على سبيل المثال توزيع الخريجين على الأفران (منافذ توزيع الخبز) أو قيامها بصرف سيارة لبيع أنابيب الغاز والخضار أو الدعوة لانضمام الخريجين إلى مراكز التدريب لإعادة تأهيلهم وتدريبهم على حرف البناء....الخ وهي كما نري أزمة مجتمع سعت الحكومة إلى حلها بتكريس ظاهرة المغالاة والإقلال من شأن خريجي النظام التعليمي بإسناد وظائف لا حاجة لها للتعليم.
- مغالاة أصحاب الأعمال في متطلبات العمل- استغلالاً لزيادة البطالة بين المتعلمين، وحاجة المتعلمين للعمل، وطمعاً في أكثر استفادة بأقل مقابل مادي.

لذا لم يعد العلم فريضة تجعل صاحبها يكابد من أجل تحصيله والانتفاع به بل إنه في ظل استشراء مظاهر الفساد، أصبح في قدرة البعض ممن يملكون القدرة المادية الانتقال من مرحلة تعليمية إلى مرحلة أخوي دون عناء ومجاهدة بل أصبح في إمكان البعض أيضاً الحصول على، بل شراء الشهادات العلمية عن طريق الدروس الخصوصية تارة، وبالغش والتدليس تارة أخري. وهي ظاهرة قذفت إلى السطح بأفراد من حملة

الشهادات العلمية. لديهم من المعرفة قدر متواضع ومن القيم الأخلاقية والمربية قدر أكثر تواضعاً. وهو ما يطلق عليه البعض بظاهرة (الشيك بدون رصيد)[1].

ضعف الانتماء وفقدان الهوية:

تعد ظاهرة التغريب الثقافي الحلقة الناقصة لإحكام سلسلة التبعية المجتمعية وإحكام الغرب سيطرتهم على مقدرات الشعوب النامية خاصة الناهضة منها كمصر إذ أن الأخذ بنمط الانفتاح الاقتصادي، كان لا بد أن يفضي إلى هذه النتيجة. حيث إن خلق مستهلكاً جديداً للسلع الغربية يقتضي بالضرورة تشكيل شخص غربي الثقافة، ضعيف أو منقطع الصلة بثقافة مجتمعه.

والحقيقة أن التبعية الثقافية للغرب والتقليل من شأن الثقافات الوطنية تمهيداً لطرد تلك الثقافات ، قد أتي على مراحل منذ بداية الانفتاح الاقتصادي حيث اتخذ عدداً من الأبعاد جاءت كالتالي:-

أ- ارتبطت بداية الانفتاح الاقتصادي في السبعينيات بإشاعة مناخ من التفاؤل والثقة في مقدرة الغرب خاصة (الولايات المتحدة) على حل جميع المشكلات الأمنية والاقتصادية في المنطقة كما لم تخفِ النخبة الجديدة وأصحاب المصالح هذه التوجيهات، بل شاركتها الدولة على المستوى الرسمي إذ أكد الرئيس السادات مراراً عن تقديره وإعجابه بالنموذج الغربي وتجربته على كافة المستويات.

ب- يعد تقبل النظام الحاكم، والشريحة المميزة في المجتمع (الصفوة الاقتصادية والاجتماعية) لهذا النموذج الحياتي وممارسته آلية جديدة نحو تعميم هذا التصور وتقبله طواعية بين الشرائح الأخرى. التي تري في محاكاة الصفوة أسلوباً في التحضر[2]. وهو ما يؤكد حقيقة أن الهيمنة الثقافية لا تفرض من قبل قوي خارجية، وإنما يتم قبولها تدريجياً وطواعية من الفئات الحاكمة وصفوة المجتمع ورموزه- التي تقوم بعد ذلك بترويجها بين مواطنيها.

جـ- نجاح الغرب في تجنيد وتوظيف آليات الاتصال الحديثة في عقلنة الهيمنة الثقافية بعد أن تأكد لها نجاحاته على المستوى الاقتصادي. وذلك من خلال جيش من الخبراء والفنيين وعلماء النفس الذين يتقنون فن تزييف الوعي وترويض العقول[3]. بحيث يصبح الآخر أكثر استعداداً نفسياً وعاطفياً لتقبل نموذج الشمال الحضاري والحياتي.

د- تجريد المجتمع خاصة طبقته الوسطي من الإحساس بأي فضل لثقافتهم الخاصة على غيرها، فضلاً عن زيادة الشعور بدونية (التقليل من شأن) اللغة القومية وهو شعور إذ ما تنامي يفقد المجتمع تدريجياً لقدرته على التماسك ومقاومة ما يواجهه من محاولات الاختراق[4].

---

(١) وزارة التربية والتعليم: اللجنة الاستشارية لتطوير التعليم قبل الجامعي: أهداف التربية والتعليم في مصر... مرجع سابقص١٣.

(٢) عبد الخالق عبد الله: العالم المعاصر والصراعات الدولية. سلسلة عالم المعرفة : المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ع ١٣٣ الكويت ١٩٨٩، ص٢٠٦-٢٠٨.

(٣) عبد الخالق عبد الله: العالم المعاصر والصراعات الدولية، مرجع سابق، ص٢٠٨.

(٤) جلال أحمد أمين: بعض قضايا الانفتاح الاقتصادي في مصر، بحوث ودراسات المؤتمر السنوي الثالث للاقتصاديين المصريين. الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، القاهرة، ١٩٧٨، ص ٩٦.

بهذا يمكن القول أن الانفتاح الاقتصادي في النصف الثاني من السبعينيات وما يتبعه من تداعيات خلال الربع الأخير من هذا القرن. لم يكن فقط مجرد مجموعة من القوانين والتشريعات التي تستهدف تسهيل وجذب الاستثمارات. وإنما هو مناخ عام ألقي بظلاله على الجانب الاجتماعي بصورة أكثر عنفاً - فهز الاستقرار الاجتماعي بتآكل ودحرجة أبناء الطبقة الوسطي وكذلك ما استقر في وجدان المجتمع من بعض القيم التي كانت تمثل دائماً السند الحقيقي لتماسك المجتمع ومقاومته لكل مظاهر الإحباط والسقوط، إيذاناً بانبعاث قيم جديدة تكون أكثر التصاقاً وتماشياً لتوجهات النخب الصاعدة.

وانطلاقاً من كون التعليم أحد مكونات المنظومة المجتمعية ومرآته العاكسة فمن المنطق أن تحكمه علاقات التأثير والتأثر بما يجري في مجتمعه من متغيرات والتأثير فيها مرة أخرى .

ولعل في السعي نحو الإجابة عن التساؤل التالي : إذا كان الهدف من الإصلاح الاقتصادي في ظل إستراتيجية إعادة الهيكلة الرأسمالية كما ادعى البعض هو تحقيق الكفاية مع عدم إهدار العدالة .فهل حقق التعليم هذا الهدف خلال الربع قرن المنصرم؟ يكون الباحث قد كشف عن بعض تداعيات هذا النمط من التنمية الاجتماعية على التعليم .

ضعف القدرة على الالتزام بأعباء التعليم :

لما كانت استراتيجية إعادة الهيكلة الرأسمالية، تعتمد في جوهرها على آلية السوق في تعديل وتحديد أولويات الإنفاق طبقاً لمعيار النجاح (العائد المباشر والسريع للاستثمارات) بغض النظر عن طبيعة الاستثمارات، يستوي في ذلك الإنفاق على المشروعات ذات المكون الإنتاجي السلعي،والإنفاق على المشروعات ذات الطبيعة الإستراتيجية الخاصة بتدعيم وتنمية المكون البشري ، ومن هنا فقد دخل التعليم تحت مطرقة التكيف الهيكلي. وهو أمر يزيد من معاناة الطبقات الدنيا والمتوسطة خاصة إذا ما توقفنا عند بعض المحددات الخاصة بالتنمية البشرية في مصر :

- تشير الإحصاءات الرسمية عن توزيع السكان حسب الحالة التعليمية إلى أن عدد الأميين في ج.م.ع فيما فوق (العشر سنوات فأكثر)طبقاً للنتائج الأولية لتعداد عام ١٩٩٦ قد بلغ ١٧،٣٤٧٧٤٥ مليون نسمة بنسبة ٣٩،٥%من المجتمع يستأثر قطاع الريف منها بنسبة ٦٩،٧٦% من شريحة الأميين نصيب الإناث ٥٠،٢%[١]وهي نسبة ما زالت مرتفعة وإن انخفضت عن مثيلتها في تعداد عام ١٩٨٦ والتي بلغت ١٧،١٤٨ مليون بنسبة ٤٩،٦٢% والتي يمثل الإناث فيها ١٠،٥٤٢ مليون نسمة بنسبة ٦١%[٢].وهو ما يعكس معدلات التنمية الهزيلة في هذا الجانب فضلاً عن كون الإناث الشريحة الأكثر غبناً وتضرراً خاصة في القطاع الريفي وأطراف المدن (الشرائح الدنيا من المجتمع) فكلما تزايدت أعباء التعليم والإعالة على كاهل الأسرة، يكن الإناث أول من يضحي بهن. لأن الخيار والمفاضلة سيتم دون شك بين جدوى تعليمهن بإيذاء الأهمية الاقتصادية لتعليم الذكور. وهي مقارنة دائماً ما تكون لحساب الذكور.

---

(١) الجهاز المركزي لتعبئة العامة والإحصاء: الكتاب الإحصائي السنوي ١٩٩١-١٩٩٦، القاهرة، يونيو ١٩٩٧، جدول ١|١٤، ص٣٥.

(٢) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: الكتاب السنوي للإحصاء عن الأعوام ٥٢-١٩٨٩، القاهرة: يونيو ١٩٩٠، جدول ١|١٣، ص٣٣.

- تشير البيانات الخاصة بتوزيع السكان طبقاً لأقسام المهن الرئيسية إلى ظاهرة دخول الأطفال دون سن ١٥ لسوق العمل. إذ يبلغ عدد الأطفال من سن ٦ سنوات وحتى ١٤ سنة طبقاً لتعداد ١٩٨٦ داخل سوق العمل نحو ٧٠٦ ألف طفل بنسبة ٥،٥% من قوة سوق العمل(١).
- كما يشكلون نحو ٤،٥% من جملة الأطفال في هذه السن(٢). وهو ما حدا بجهاز التعبئة إلى اعتبار الحد الأدنى لسن النشاط الاقتصادي ٦ سنوات. رغم أن السن المتفق عليها دولياً كحد أدنى لسن العمل هو ١٥ سنة وهو ما يتعارض مع قانون العمل المصري رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ والقوانين المتعاقبة بعد ذلك كذلك اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأطفال لسنة ١٩٩٠. وهو أمر يعكس أحد مظاهر الفاقة وعدم القدرة على الالتزام بأعباء التعليم، بل عدم جدوى العملية التعليمية في مقابل ما يحققه الطفل من دخل نتيجة العمل.
- تشير العديد من الدراسات إلى أن المؤسسة التعليمية ما زالت عاجزة عن استيعاب كل أعداد الأطفال الملزمين في المرحلة العمرية من سن ٦-١٥ سنة ففي عام ١٩٩٠ كانت الشريحة السكانية للأطفال في هذا السن نحو ١٢،٧٨٧،٦ مليون طفل، بينما بلغ عدد المقيدين بجميع مدارس التعليم الأساسي ٩،٥ مليون طفل، تاركة ٢٥% من أطفال هذه الشريحة خارج المؤسسة التعليمية(٣).
- كما تشير الإحصاءات إلى أن جملة الأطفال الذين لم يلتحقوا بالحلقة الابتدائية من التعليم الأساسي سواء إرادياً أو غير إرادي خلال الفترة من ٨٠-١٩٩١ (عقد كامل) قد بلغ ٤،٥٧٦ مليون طفل(٤). كما تشير البيانات الرسمية لوزارة التعليم إلى أن أعداد المتسربين من التعليم الابتدائي فقط سنوياً ١،٥ مليون طفل(٥). كما أشار السيد الوزير في موضع آخر إلى أن الاستيعاب لم يصل بعد إلى ٨٠% في المرحلة الابتدائية، ليس هذا فقط، بل إن نسبة التسرب في مرحلة التعليم الأساسي قبل التمكن من المهارات الأساسية تصل إلى ٣٠% من جملة الأطفال بهذه المرحلة وينضمون إلى جيوش الأمية في مصر(٦). وتشير دراسة أخري إلى التوزيع النسبي لهذه الظاهرة، حيث يحظى الريف المصري منها بـ ٤٥،٦%، وأبناء العمال ٣٢،٦%، ٦،٧% بين أبناء الموظفين، ٣،٤% من أبناء التجار(٧).

بهذا تكون البيانات والإحصاءات المتعلقة بأحوال التعليم قد كشفت لنا عن وجود ارتباط قوي بين الفشل والتسرب، وبين أوجه الحرمان المتعددة التي تعانيها الفئات الدنيا من المجتمع. كما أن الأطفال المتسربين من مراحل التعليم الأولي، ينتمون لأسر تعيش تحت خط الفقر. وهو أمر يقذف بهم مبكراً خارج أسوار المدرسة،

---

(١) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: الكتاب الإحصائي السنوي من ٥٢-١٩٩٣، يونيو ١٩٩٤، جدول ١|٢٤، ١|٢٥، ص٤٦-٤٩.

(٢) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: الكتاب الإحصائي السنوي ٩١-٩٦، مرجع سابق جدول ١|١٢، ١|١٧، ١|١٨، ص٣٢-٤٥.

(٣) المجالس القومية المتخصصة: تقرير المجلس القومي للتعليم والبحث العلمي والتكنولوجيا، الدورة الثامنة عشر، القاهرة ٨٩| ١٩٩٠، ص٥٩.

(٤) رئاسة مجلس الوزراء: المجلس القومي للطفولة والأمومة: التخطيط لسد منابع أمية الأطفال والأمهات، تقرير، القاهرة، ١٩٩٢، ص٢٣.

(٥) وزارة التربية والتعليم: الحملة القومية لمحو الأمية، المجلس الأعلى لتعليم الكبار ومحو الأمية، القاهرة ، ١٩٩١، ص٣٦.

(٦) وزارة التربية والتعليم: نحو سياسة تعليمية مستقرة. بيان سيادة وزير التربية والتعليم أمام مجلس الشورى في ٢مارس ١٩٩٢، القاهرة، ١٩٩٢.

(٧) سليمان نسيم وآخرون: تكافؤ الفرص في السياسة التعليمية في مصر، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ١٩٩٢، ص٧٧-٨٠.

دافعاً إياهم نحو سوق العمل، ويتحول أبناء الطبقات الدنيا من المجتمع إلى طاقة اقتصادية للأسرة. وهو أمر يكشف عن انعدام العدالة الاجتماعية، في النظام التعليمي المصري الذي تحول لأداة لتثبيت الواقع وتكريسه. حيث إن الفئات الفقيرة في ظل هذا النموذج من التنمية الاقتصادية والاجتماعية هي الفئات الأكثر تضرراً وتهميشاً من الفئات المتوسطة والغنية. بهذا يكون الشق الأول من التساؤل والخاص بتأثير التكيف الهيكلي في التعليم على تحقيق العدالة قد بدا واضحاً. أما فيما يتعلق بالشق الثاني والخاص بمدى تأثير التكيف الهيكلي على كفاية العملية التعليمية. وسوف يحاول البحث الإجابة عنه من خلال معالجة ظاهرة انتشار المدارس الخاصة.

مدارس القطاع الخاص:

إن مفهوم التكيف الهيكلي (الخصخصة) في قطاع التعليم يختلف عنه في قطاع المشروعات الإنتاجية أو السياحية....الخ. حيث إنه لا يأخذ شكل بيع أو تأجير، أو حتى التنازل عن إدارة المدارس الحكومية للقطاع الخاص، كما تم في القطاعات الإنتاجية والخدمية الأخرى، ولكن يعني مزيداً من التخفيف من القيود والالتزامات المفروضة على إنشاء المدارس الخاصة[1]. وذلك بهدف تشجيع وتحفيز القطاع الخاص على إيلاج هذا القطاع الحيوي، وزيادة استثماراته في إنشاء المدارس لتعويض النقص الناتج عن عجز الدولة على توفير الاعتمادات اللازمة لتلبية متطلبات هذا القطاع المتنامي.

وقد قدمت الدولة وربما عن غير قصد للقطاع الخاص في التعليم، ليس فقط الغطاء الواقي والمبرر لوجوده وانتشاره، ولكن أيضاً المادة الخام للهجوم عليه والإقلال من شأن النظام التعليمي الحكومي. فقد وجد القائمون على التعليم الخاص في الخطاب التعليمي الرسمي الدعاية المجانية لما يقدمونه من خدمات تعليمية مميزة ومرغوبة لسوق العمل. في الوقت الذي تتدهور فيه كل مقومات العملية التعليمية بالمدارس الحكومية. إذ ذهب المسئولون عن التعليم منذ البدايات الأولي للانفتاح الاقتصادي في مصر في ترديد نغمة واحدة وكأنها دفاع مبكر، أو مبرر لشكوكهم حول فقدان الثقة في القدرة على اجتياز المشكلات التعليمية المتراكمة وإصلاح أحوال التعليم، أو إلقاء التبعية والمسئولية على ظروف وملابسات أصبحت في ذمة التاريخ ومن هذه المقولات أن التعليم المصري قد بلغ درجة من الإجهاد والمعاناة مما يستحق معه معالجة نواحي الإجهاد، إن التعليم طوال الربع قرن الماضية (منذ ثورة ١٩٥٢) ربما يكون قد نجح بقدر ما في تغيير أوضاع بعض الأفراد – إلا أنه لم ينجح في تغيير واقع المجتمع المصري ودفعه على طريق التنمية الشاملة[2]. إن الأدوات والتجهيزات والمعامل المدرسية لا تستخدم، إما لعدم وجود الأماكن المناسبة. أو لسوء المرافق أو لعدم تدريب المعلمين على كيفية استخدامها، وهو ما أدى إلى إهمال المجالات العلمية، ناهيك عن اليوم المدرسي الذي تحول إلى ثلاث ساعات والسنوات التسع إلى ٤ سنوات وربما ثلاث ... إلخ[3]. وأخيراً التشكيك فيما سبق إعلانه من إحصاءات رسمية حول الاستيعاب، وأننا لم نصل بعد إلى ٨٠% من نسبة الأطفال ممن هم في سن الإلزام – وأن هناك ٢٥% من أعداد الأطفال لم يصلهم بعد مظلة التعليم ناهيك عن نسب التسرب من التعليم الأساسي والتي تقدر بنسبة ٣٠%

---

(١) محيا زيتون: مستقبل التعليم في الوطن العربي في ظل استراتيجية إعادة الهيكلة الرأسمالية في المجلة العربية للتربية، ع١، مج١٧، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس، ١٩٩٧، ص١٠٦-١٠٧.
(٢) وزارة التربية والتعليم: ورقة عمل حول تطوير وتحديث التعليم في مصر. القاهرة، ١٩٧٩، ص١٦-٤٥.
(٣) وزارة التربية والتعليم: تطوير التعليم في مصر سياسته واستراتيجيته وخطة تنفيذه، مرجع سابق، ص١٢٩-١٥٦.

تقريباً وانتهاءً بأن مدارسنا أصبحت أقرب لمراكز أو تجمعات إيواء منها لمدارس تعليمية ترسم بسمة على وجه طفل[١].

وهي أمور تشير في مجملها إلى تخلف وتدني مقومات العملية التعليمية بمدارسنا ليس فقط بمقاييس الدول المتقدمة والغنية وإنما أيضاً بمقاييس الدول الفقيرة والمتخلفة مما دفع بأولياء الأمور إلى الهروب بذويهم إلى مدارس القطاع الخاص بغية الحصول على سلعة تعليمية جيدة لدي القطاع الخاص، بعيداً عن مدارس الحكومة.

كما يشير البعض إلى ارتباط التوسع في مدارس القطاع الخاص بالانفتاح الاقتصادي واستشراء الأنشطة التجارية ذات الطابع الأجنبي من بنوك ومصارف وفنادق وتوكيلات تجارية...الخ مما أظهر الحاجة إلى استخدام عمالة تتقن اللغات الأجنبية بصفة عامة والإنجليزية بصفة خاصة[٢].

وفي ظل هذا المناخ زاد تهافت أولياء الأمور على إرسال أطفالهم إلى مدارس اللغات التي وجدت نفسها فجأة أمام آلاف الطلبات والتوصيات الخاصة بالالتحاق. فراحت تتشدد في شروط الالتحاق واستنزاف أولياء الأمور .

فتشير البيانات الرسمية إلى حدوث نمو متزايد في قطاع التعليم الخاص الابتدائي إذ سجلت البيانات الإحصائية الخاصة بالعام الدراسي ١٩٩٢/٩١ عن وجود ٩٢١ مدرسة خاصة من جملة مدارس التعليم الابتدائي البالغة ١٥٣٦١ مدرسة بنسبة ٦%، وقد زاد هذا العدد عام ٩٤/ ٩٥ ليسجل ١٠٧٥ مدرسة خاصة من جملة المدارس الابتدائية ١٦٠٨٨ مدرسة بنسبة ٧%، ثم إلى ١٢٢٠ مدرسة عام ١٩٩٩/٩٨ من مجموع المدارس والبالغ ١٥٥٦٦ مدرسة بنسبة ٨% وأن نسبة الزيادة بين عام ١٩٩٩/٩٨ وسنة الأساس ١٩٩٢/٩١ قد بلغت نحو ٣٢،٥%[٣].

تشير البيانات الخاصة بأعداد المقيدين بالتعليم الابتدائي الخاص أن العدد قد نما أيضاً من ٤٢٤،٣١٣ ألف تلميذ من جملة تلاميذ التعليم الابتدائي ٦٥٤١٧٢٥ بنسبة ٦،٥% سنة ١٩٩٢/٩١ إلى ٥٠٩٩٨١ تلميذ من جملة تلاميذ الابتدائي سنة ٩٤/ ١٩٩٥والبالغ عددهم ٧٣١٣٠٣٨ بنسبة ٧% ثم إلى ٥٤٩،٠١٠ تلميذاً من جملة عدد التلاميذ سنة ٩٨/ ١٩٩٩ والبالغ عددهم ٧٣٥١١١٨ بنسبة ٧,٥%، وبزيادة تقدر بنحو ١٢٤٦٩٧ تلميذاً بنسبة ٢٩،٥% عن سنة الأساس ١٩٩٢/٩١[٤].

أما فيما يتعلق بالتعليم الإعدادي الخاص فإن البيانات تشير إلى أن هناك تزايد مماثل للمدرسة الابتدائية حيث سجلت البيانات الإحصائية عن وجود ٤٠٥ مدرسة إعدادية خاصة سنة ١٩٩٢/٩١ من مجموع مدارس التعليم الإعدادي العام والبالغة نحو ٥٨٥٣ مدرسة إعدادية بنسبة ٦،٩٢%، ثم زيدت إلى ٥٨٦ مدرسة سنة ١٩٩٥/٩٤ من جملة المدارس آن ذاك والبالغة ٦٤٩٦ مدرسة بنسبة ٩%، ثم زيدت إلى ٧٩١ مدرسة في العلم

---

(١) وزارة التربية والتعليم: نحو سياسة مستقرة، مرجع سابق.
(٢) سعيد إسماعيل: محنة التعليم في مصر. كتاب الأهالي، ع٤، القاهرة ١٩٨٤. ص١٨٦-١٨٨.
(٣) وزارة التربية والتعليم: الإدارة العامة للمعلومات والحاسب الآلي: إحصاءات التعليم قبل الجامعي من الفترة ١٩٩٢/٩١ حتى ١٩٩٩/٩٨.
(٤) المرجع السابق.

الدراسي ١٩٩٩/٩٨ من جملة المدارس الإعدادية والبالغة ٧٠٤٥ مدرسة بنسبة ١١،٢٣% من مجموع المدارس، وبزيادة تقدر ب ٣٨٦ مدرسة خاصة عن عام الأساس ١٩٩٢/٩١ بنسبة زيادة ٩٥،٣٠%[١].

بينما تشير البيانات الخاصة بأعداد التلاميذ المقيدين بالتعليم الإعدادي الخاص التي تزايد أعدادهم من ٩٩٢٩٦ تلميذ سنة ١٩٩٢/٩١ من مجموع تلاميذ الإعدادي البالغ عددهم ٣٥٩٣٣٦٥ تلميذاً بنسبة ٢،٧٦% إلى ١١٧١٢١ تلميذاً عام ١٩٩٥/٩٤ من مجموع التلاميذ والبالغ٣٤٠٩١٢٧ تلميذاً بنسبة ٣،٤٤%، ثم إلى ١٦٧٧١٧ تلميذاً عام ١٩٩٩/٩٨ من مجموع التلاميذ والبالغ عددهم ٤,١٥٢,٦٢٤ بنسبة ٤%، وبزيادة تقدر ب ٦٨٤٢١ تلميذاً عن عام الأساس ٩٢/٩١ بنسبة زيادة ٦٩% عن عام الأساس[٢].

أما فيما يتعلق بمدى مساهمة القطاع الخاص في التعليم الثانوي – فإن البيانات تشير إلى حدوث تزايد في أعداد مدارس التعليم الثانوي العام الخاص ففي سنة ١٩٩٢/٩١ تكشف البيانات عن مساهمة القطاع الخاص ٢٥٨ مدرسة من جملة عدد المدارس الثانوي ١١٨٦ مدرسة بنسبة ٢١،٧٥%، ثم زادت إلى ٣١٠ مدرسة خاصة من جملة المدارس الثانوية عام١٩٩٥/٩٤ والبالغ عددها ١٣٨٤ مدرسة بنسبة ٢٢،٣٩%، ثم إلى ٣٣٧ مدرسة عام ١٩٩٩/٩٨ من جملة عدد المدارس والبالغ ١٥٦٢ مدرسة بنسبة مشاركة ٢١،٧٥% وزيادة تقدر ٧٩ مدرسة عن عام الأساس ١٩٩٢/٩١بنسبة ٣٠%[٣].

أما فيما يتعلق بالتعليم الثانوي الفني – فإن الإحصاءات الرسمية تشير إلى مساهمة شبه معدومة في قطاع الثانوي الفني العملي (الزراعي- الصناعي) حيث لا وجود تماماً للقطاع الخاص في التعليم الفني الزراعي، ومساهمة شبه صورية في التعليم الثانوي الصناعي ٧ مدارس فقط. في حين نجدها مساهمة فعالة في التعليم الثانوي التجاري نظام ٣ سنوات ١٩٨ مدرسة ثانوي خاص تجاري من مجموع المدارس الثانوية التجارية والبالغة ٨٥٤ مدرسة عام ١٩٩٩/٩٨ بنسبة ٣٠%، كما أنها تضم نحو ٨٥٢٤١ طالباً بنسبة ١٢% من مجموع المقيدين بالتعليم الثانوي الفني التجاري[٤].

تعطي البيانات الإحصائية الخاصة بمشاركة القطاع الخاص في مجال التعليم انطباعاً عاماً بمحدودية المشاركة – وإنها لم تأتِ بالقدر المناسب لما قدمته الدولة من امتيازات للقطاع الخاص لإيلاج هذا المجال. إلا أن الرؤية المتأنية تكشف لنا عن أنها وإن كانت محدودة نسبياً، إلا أنها في ضوء مقياس الزمن (بداية إعادة هيكلة الرأسمالية لقطاعات الإنتاج والمؤسسات سنة ١٩٩١) نجد هناك تزايداً في معدلاتها بالمقارنة بحقبة الثمانينات، كذلك النظر إليها في ضوء مفهوم الخصخصة في التعليم (لا تعني خصخصة التعليم تنازل الدولة عن المدارس المملوكة لها –ولكن تعني إنشاء مدارس جديدة) وهو أمر كما نعلم تماماً يحتاج إلى وقت ليس بالقليل، كذلك إلى مساحات واسعة من الأراضي بالمدن (المجال الجغرافي لنشاط القطاع الخاص في التعليم) فضلاً عن الحاجة إلى ضخ المزيد من رؤوس الأموال. وهو أمر يفسر لنا الأسباب المستترة وراء قناعة القطاع الخاص بالاستثمار في مجال التعليم النظري دون التطبيقي. والتعليم الأساسي خاصة الحلقة الابتدائية منه دون المراحل التعليمية الأعلى –كذلك اكتفاءه بالتعليم الثانوي الفني التجاري رغم عدم الحاجة إلى التوسع فيه وانخفاض كفاءة خريجي القطاع الخاص بالنسبة للقطاع الحكومي في التعليم التجاري الثانوي. حيث تقف طبيعة القطاع الخاص

---

(١) المرجع السابق.
(٢) المرجع السابق.
(٣) المرجع السابق.
(٤) المرجع السابق.

وسعيه وراء الربحية بأقل قدر من الكلفة والوقت، بغض النظر عن حاجة المجتمع ومدى استفادته من هذا التعليم.

لذا فإن المجال الأكثر جذباً لرؤوس الأموال الخاصة للاستثمار في التعليم تتجه معظمها إلى التعليم الأساسي. حيث الكلفة أقل بالمقارنة بالتعليم الثانوي عموماً والمهني بوجه خاص من حيث الإنشاءات والتجهيزات والمعامل والورش كذلك مؤهلات المعلمين وتخصصاتهم أكثر ومتنوعة....والطلب عليه من جانب الفئات القادرة شبه معدومة. مما يجعل التساؤل هل يحقق التعليم الخاص الكفاية مع عدم إهدار العدالة؟ تساؤلاً قائماً.

obeikandl.com